

December 2008



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

سرت، الجماهيرية العربية الليبية
17-15 الكانون (ديسمبر) 2008

تقرير المؤتمر

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

بيان المحتويات

الفقرات	
1	موعد ومكان انعقاد المؤتمر الوزاري
10 - 2	مراسم الافتتاح
14 - 11	افتتاح المؤتمر
12 - 11	انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر
13	اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
14	تشكيل لجنة الصياغة
29 - 15	اللجنة العامة
	الجلسة 1: احتمالات الطلب على الغذاء والطاقة بحلول سنة 2015 والتوقعات
19 - 16	لسنتي 2030-2050
	الجلسة 2: تقييم الاحتياجات من الاستثمارات: تحديد حوافز الاستثمار في التحكم في المياه
22 - 20	في أفريقيا
29 - 23	الجلسة 3: آليات التمويل واستراتيجيات التنفيذ
37 - 30	المائدتان المستديرتان
33 - 30	إنقاذ بحيرة تشاد
37 - 34	الشراكة من أجل تمويل استخدام المياه في الزراعة والطاقة في أفريقيا
39 - 38	الاجتماعات الموازية
40	اعتماد إعلان المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ
41	المشاركة
42	اختتام المؤتمر الوزاري

الملاحق

- الأول- النصوص الكاملة للبيانات التي تم الإدلاء بها خلال مراسم افتتاح المؤتمر
- الثاني- جدول الأعمال والجدول الزمني المعتمدان
- الثالث- تشكيل لجنة الصياغة
- الرابع- تقارير الاجتماعات الموازية
- (أ) النهج الاستراتيجي الذي يأخذ به مصرف التنمية الأفريقي في ما يتعلق بالمياه اللازمة للزراعة والطاقة
- (ب) الأزمة الغذائية في بلدان تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD): الإجراءات التي تُتخذ في حالة الطوارئ ومراعاة مقتضيات الاستدامة
- (ج) شراكة مياه الزراعة (AgWA): الشراكة الجديدة من أجل المياه اللازمة للزراعة في أفريقيا
- (د) رابطة تنمية الطاقة في أفريقيا: نقل التكنولوجيا في قطاعي المياه والطاقة في أفريقيا

المرفق

اعتماد إعلان المؤتمر

موعد ومكان انعقاد المؤتمر الوزاري

1- عُقد المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيير المناخ، في سرت، بالجمهورية العربية الليبية، خلال الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2008.

مراسم الافتتاح

2- رحّب السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بالوفود والمراقبين الكرام، وأعرب عن امتنانه العميق لفخامة العقيد القذافي، قائد ثورة الفاتح العظيمة، الذي تفضل بالموافقة على استضافة ليبيا لهذا المؤتمر، إدراكاً منه لمدى أهمية الزراعة والمياه والطاقة للقارة الأفريقية. كما وجه المدير العام الشكر إلى الحكومة الليبية والشعب الليبي على ما ادخروه للمشاركين من استقبال حافل وكرم ضيافة. وذكر أنه قد آن الأوان، بعد مرور خمسة أعوام على عقد مؤتمر سرت بشأن التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا، لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة الإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الضرورية لضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة للقارة.

3- ورحّب معالي السيد أبو بكر المنصوري، أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية للجمهورية العربية الليبية بجميع المشاركين. وأكد على أهمية المياه للأمن الغذائي، وعلى ضرورة تنمية إمكانات القارة الأفريقية من مصادر الطاقة الكهرومائية غير المستغلة. ودعا، في معرض تذكيره بإعلان مابوتو، إلى زيادة الاستثمارات في المياه من أجل الزراعة.

4- ووجهت سعادة السيدة Rhoda Peace Tumusiime، مفوضة الاتحاد الأفريقي المعنية بالاقتصاد الريفي والزراعة، الشكر إلى الحكومة الليبية ومنظمة الأغذية والزراعة على شراكتهما مع الاتحاد الأفريقي في الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر المهم في سياق الأمن الغذائي، وتغيير المناخ، وارتفاع تكاليف الطاقة، والأزمة المالية. وأشارت إلى أن المفوضية تعمل من خلال أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، ومع شركاء إنمائيين على عدد من المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية، وإلى تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية والأمن الغذائي. ومن شأن الاستثمارات أن تطور الموارد المائية من أجل التمكين من توفير الري المجتمعي، وتحديث شبكات الري والصرف القائمة، واستبدال وزيادة قدرة تخزين الخزانات وأحواض المياه الجوفية.

5- وأعرب معالي السيد Bruno Jean Richard Itoua، رئيس المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في بيانه عن امتنانه للجمهورية العربية الليبية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، لدعوة المجلس إلى الانضمام إلى عضوية اللجنة التوجيهية لهذا المؤتمر. وبعد أن ذكّر بالإعلانات المتتالية التي أصدرها المجلس بشأن الإمداد بالمياه والصرف الصحي في جوهانسبرغ، وبرازافيل (2007)، وتونس، وشم الشيخ (2008)، شدد على ضرورة تطوير الموارد المائية من أجل الزراعة والطاقة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا.

- 6- وذكر السيد Aly Abu Sabaa، مدير شؤون الزراعة والصناعات الزراعية في مصرف التنمية الأفريقي، أن المصرف يلتزم بما يلي: (1) رفع القدرة على الري والتخزين بما لا يقل عن 8.5 مليارات متر مكعب خلال الفترة 2009-2013، و(2) التعجيل بتنمية الطاقة الكهرومائية عن طريق مواصلة تطوير الموارد المائية المتعددة الأغراض، ويشمل ذلك الطاقة الكهرومائية، ومراقبة الفيضانات، والإمداد بمياه الشرب، وما إلى ذلك.
- 7- وقدم السيد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، عرضاً عاماً عن أنشطة البنك في أفريقيا، وبخاصة مساهمة البنك في تشييد سدود متعددة الأغراض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعهد بمواصلة تقديم الدعم من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.
- 8- وبالنيابة عن السيد Abdoulie Janneh، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، شدد السيد Josué Dioné، مدير شؤون الأمن الغذائي والتنمية المستدامة على ضرورة الاستثمار في الوقت المناسب في الموارد المائية، لإطلاق القدرات الكاملة لقطاعي الزراعة والطاقة، حيث إن الطريق طويل أمام التعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المجتمعية، السبيل القويم للخروج من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لترجمة الالتزامات السابقة، من مابوتو (2003) إلى شرم الشيخ (2008)، في مجال تنمية الموارد المائية والزراعة وموارد الطاقة، إلى إجراءات فعالة.
- 9- وأكد السيد Cheikh Mouhamady Cissoko، ممثل منظمات المزارعين، في بيانه، على مساهمة المزارعين في التنمية القائمة على الزراعة في غالبية البلدان الأفريقية. وذكر أن هناك حاجة، بالتالي، إلى توجيه استثمارات أكبر كثيراً إلى الزراعة وتنمية قدرات المزارعين، مع صون قاعدة الموارد الطبيعية عن طريق إدارتها بصورة متكاملة، وإيلاء العناية الواجبة لدراية السكان الأصليين، والتنمية المستدامة للأراضي الواطئة، وتربية الأحياء المائية، والملاحة النهرية.
- 10- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أقيمت أثناء مراسم الافتتاح في الملحق 1.

افتتاح المؤتمر

انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

- 11- أعلن السيد جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، افتتاح المؤتمر الوزاري. وأفاد بأن التشاور بين الوفود أسفر عن توافق إجماعي في الآراء بشأن انتخاب السيد أبو بكر المنصوري، أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، رئيساً للمؤتمر. وتؤكد الانتخاب بالترحيب العام.

12 - وأفاد الرئيس بأن المشاورات بين الوفود أسفرت عن توافق في الآراء بشأن الترشيحات لمناصب نواب رئيس المؤتمر وتعيين المقرر. ووافق المؤتمر على انتخاب نواب الرئيس بالترحيب العام على النحو التالي:

معالي السيد André de Jesus Moda، نائب وزير الزراعة في جمهورية أنغولا؛

معالي السيد Yaya Dillo، وزير المناجم والطاقة في جمهورية تشاد؛

معالي السيد Mahmoud Camara، وزير الزراعة في جمهورية غينيا؛

معالي السيدة Charity Kaluki Ngilu، وزيرة المياه والري في جمهورية كينيا؛

معالي السيد عبد السلام منصور، وزير الزراعة والموارد المائية في جمهورية تونس؛

وانتُخب سعادة السيد أيمن أبو حديد، رئيس الوفد المصري، مقرراً.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

13 - اعتمد المؤتمر الوزاري جدول الأعمال والجدول الزمني، بالصيغة الواردة في الملحق 2.

تشكيل لجنة الصياغة

14 - أنشأ المؤتمر الوزاري لجنة الصياغة، وانتخب سعادة السيد علي رحومة (الجمهورية العربية الليبية)، رئيساً للجنة. ويرد التشكيل الكامل للجنة في الملحق 3.

اللجنة العامة

15 - بحثت اللجنة العامة، مفتوحة العضوية، الموضوعات الثلاثة الآتية، على النحو التالي:

الجلسة الأولى: توقعات الطلب على الغذاء والطاقة حتى سنة 2015 والاسقاطات لسنتي 2030-2050 (الرئيس: صاحب المعالي Mohammed Mahmood، نائب وزير الطاقة، كينيا)

16 - ناقشت الجلسة توقعات الطلب على الغذاء والطاقة حتى سنة 2015 والاسقاطات لسنتي 2030-2050، استناداً إلى المحركات الرئيسية لنمو السكان ونمو الدخل، وتحت تهديد تغير المناخ. ومع تضاعف مجموع السكان بحلول سنة 2050، وفي ضوء النمو الاقتصادي في القارة، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الطلب على الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها قد يزداد بأكثر من ثلاثة أضعاف في ما بين سنة 2000 وسنة 2050. وسوف

تواصل الاتجاهات الإقليمية في قيمة الواردات الغذائية ارتفاعها إلى مستويات غير مسبوقه، مما سيكون له تأثير شديد على الميزان التجاري لمعظم البلدان في الإقليم، في الوقت الذي تعتبر فيه أفريقيا جنوب الصحراء الإقليم الوحيد في العالم الذي من كان من المتوقع أن يزداد فيه عدد السكان الذين لا يحصلون على كهرباء. وناقشت الجلسة الاستراتيجية الوطنية، ومعدلات أداء قطاعي الغذاء والطاقة، والمساهمة النسبية للزراعة البعلية والمروية واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.

17- واعترافاً بأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى للسكان في معظم البلدان الأفريقية، أوصت الجلسة بأن تُعطى الأولوية، في قرارات السياسة العامة وفي توزيع الميزانيات، لمساعدة صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي أيضاً تدبير الميزانيات اللازمة لدعم مرافق البنية التحتية الكبيرة في مجالي الزراعة المروية وتوليد الطاقة المائية. وينبغي تصميم هذه المرافق بحيث تأخذ في الاعتبار أفضل التقديرات الخاصة بالتغيرات المناخية المتوقعة.

18- وينبغي أن يُعنى كل بلد بوضع السياسات التي تضمن توافر الحبوب سواء عن طريق إنتاجها في ظروف الزراعة المروية أو البعلية أو عن طريق استيرادها من أماكن أخرى. وينبغي أن تشمل المعالجات الإقليمية للمشاكل الإدارة المتكاملة للموارد المائية للأنهار العابرة للحدود لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد الطبيعية المتاحة. وينبغي أن يكون الاعتبار الرئيسي في جميع الاستثمارات هو سلامتها من الناحية الاقتصادي.

19- يتعين تطويع الزراعة لأفضل التقديرات التي تقوم عليها سيناريوهات تغير المناخ، ويتعين على البلدان التي ساهمت أكثر من غيرها في تغير المناخ أن تساهم في تمويل هذا التطويع. وينبغي أن تشارك وزارات الزراعة والطاقة في الحوارات المتصلة بتغير المناخ والبحوث الزراعية، كما ينبغي تطويع أولويات الإرشاد بما يتفق مع التغيرات المناخية المتوقعة.

الجلسة الثانية: تقدير الاحتياجات من الاستثمارات: تحديد حوافز الاستثمار في التحكم في المياه في أفريقيا (الرئيس: صاحب المعالي Mahmoud Camara، وزير الزراعة في غينيا)

20- ناقشت الجلسة حافزة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب على الغذاء والطاقة في المستقبل. واستناداً إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر، التي أخذت في الاعتبار المشروعات الحالية والجارية تحضيرها في مجالي المياه اللازمة للزراعة والطاقة في جميع البلدان الأفريقية، والتقديرات السابقة التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) - البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيرها، ناقشت الجلسة اتجاهات واستراتيجيات الاستثمارات الحالية، وأولويات الاستثمار وهيكل حوافز الاستثمار الحالية، وتطويعها بما يتفق مع احتياجات المستقبل، وتأثيرها على الحد من الفقر وعلى النمو.

21- وأحاطت الجلسة علماً بإمكانات الري وتوليد الطاقة المائية المهمة الموجودة في أفريقيا وبأن استغلال هذه الإمكانيات مازال شديد الانخفاض. وأعربت الجلسة عن الشكر لمنظمة الأغذية والزراعة لقيامها بوضع تقديرات أولية للاستثمارات اللازمة للتحكم في المياه كوسيلة لمواجهة التحديات المرتبطة بتزايد قيمة الواردات وقدرة السكان المحدودة في ما يتعلق بالحصول على الكهرباء. ولما كانت المعلومات الأولية المتصلة ببلدان معينة غير مستوفاة، فقد طلبت الجلسة من المنظمة أن تنظر في آخر المعلومات المقدمة من البلدان لإدراجها في النسخة النهائية من التقرير.

22- واعترفت الجلسة بأن التخفيف من حدة الفقر يعد من المقتضيات الأساسية لزيادة إنتاج الغذاء، وأوصت بإعطاء الأولوية لصغار المزارعين في الحصول على المساعدات من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وطرق الإنتاج. كذلك أوصت الجلسة بأن تُدمج البلدان حوافز الاستثمار في التحكم في المياه اللازمة للزراعة في أوراق استراتيجية الحد من الفقر ووضع مشروعات الاستثمار والوصول بها إلى مرحلة التمويل، بما في ذلك من خلال مرفق المياه في أفريقيا، وذلك لضمان توفير فرص أفضل لتمويلها.

الجلسة الثالثة: آليات التمويل واستراتيجيات التنفيذ (الرئيس: صاحب المعالي Mamadou I. Diarra، وزير الطاقة، والمياه والمناجم في مالي)

23- ناقشت الجلسة آليات التمويل واستراتيجيات التنفيذ اللازمة لضمان الاستثمار الكافي في المياه من أجل إنتاج الغذاء والطاقة. كما ناقشت أدوار مصادر التمويل المختلفة، بما في ذلك إمكانيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجيات التمويل ومواءمتها مع الفئات المختلفة من المنتفعين والأطر الزمنية، وشروط نجاح الاستثمارات، ونطاق تحسين التكامل الإقليمي في تحفيز الاستثمار في المياه. وقدمت التوصيات التالية.

24- في حين اعترفت الجلسة بأهمية التمويل الوطني والتعاون الإقليمي لتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان ودفع عجلة إنتاج الغذاء، فإنها قد ناشدت الوكالات المتعددة الأطراف توفير تمويل إضافي كما دعت البلدان المتقدمة إلى تخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات كما وعدت بذلك. كذلك أوصت بأن تعترف برلمانات البلدان بأولوية الزراعة وأن تضمن تخصيص ميزانية مناسبة للقطاع الزراعي، مع إعطاء الاعتبار الواجب لتوصيات مابوتو بتخصيص نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار في الزراعة.

25- وأكدت الجلسة على أهمية تطويع استراتيجيات الاستثمار لتتواءم مع احتياجات المزارعين بمختلف أنواعهم، مع مراعاة احتياجاتهم المحددة بما في ذلك بناء القدرات. وأوصت بالأخذ بنهج السلسلة الغذائية بأكملها في تطوير مرافق البنية الأساسية. وفي ضوء العلاقة بين الزراعة والطاقة وأن الفلاحة والتصنيع الزراعي يتطلبان مصدراً رخيصاً ويُعول عليه للطاقة، كان هناك اقتراح بإنشاء صندوق للطاقة في البلدان الأفريقية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية.

26- وأشارت الجلسة إلى توصيات مؤتمر سرت في 2004 بإنشاء صندوق أفريقي للتنمية الزراعية، وبنك أفريقي للاستثمار، وسوق مشتركة أفريقية.

27- وفي ما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، اعترفت الجلسة بأن أهم المستثمرين في الزراعة هم المزارعون، الذين ينبغي تشجيعهم من خلال مجموعات الحوافز المناسبة، بما في ذلك القروض التي تُمنح بأسعار مُدعمة. وعلاوة على ذلك، أوصت الجلسة بتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال السياسات التي تساعد على الاستثمار، بما في ذلك إصلاح السياسات المتصلة بحيازة الأراضي إذا اقتضى الأمر ذلك.

28- وعلى الرغم من أن خطط التمويل التقليدية مثل المنح والقروض ستظل مهمة، وخصوصاً في البلدان ذات الدخل المنخفض، فينبغي استخدام مثل هذه الأدوات بصورة أكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي مع تفاوض البلدان على الشروط التي تضمن توافر مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية.

29- وأشارت الجلسة إلى أن السلام والاستقرار هما من المقترضات الأساسية للتنمية المستدامة والنمو المستدام وكذلك لجذب الاستثمارات، وأوصت ببذل كل الجهود في المنتديات ذات الصلة من أجل إحلال السلام والاستقرار في القارة.

المائدتان المستديرتان

إنقاذ بحيرة تشاد

30- حضر هذا الاجتماع وزراء كثير من المندوبين والمراقبين من دول حوض بحيرة تشاد ودول أخرى. وأكد المشاركون على آثار ندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ والنشاط الإنساني غير الخاضع للمراقبة. وأوضحوا أن التقلص الهائل لبحيرة تشاد يمثل في حد ذاته كارثة وشيكة إذا لم يتم اتخاذ أية إجراءات سريعة بشأنه. فلا يمكن إنقاذ بحيرة تشاد إلا بتضافر العمل على قلب هذا التدهور واستعادة المستويات السابقة للبحيرة والأراضي الرطبة المتصلة بها، مع مراعاة الالتزام بإدارة شاملة لموارد مياه الحوض.

31- اعتبر نقل المياه عبر الحدود من نهر أوبانغي إلى بحيرة تشاد، رهناً بإجراء دراسات الجدوى المناسبة، أحد أهم التدخلات التي من شأنها تحسين المعدل الأساسي للتدفق ومخزون القناة، والوقاية من تراجع المياه الجوفية، وتعزيز تجدد المياه الجوفية، وإعادة الأنشطة التقليدية، مثل الزراعة في أماكن انحسار المياه، وصيد الأسماك، وتربية الحيوانات.

32- ينبغي النظر في الآثار الإيجابية والسلبية كافة في أقرب وقت ممكن، حتى قبل إجراء دراسات الجدوى. ومن المهم دراسة موارد المياه للحوض المانح اعتماداً على البيانات الهيدرولوجية السابقة والحالية والمتوقعة، وذلك لتفادي حدوث ندرة في المياه في الأحواض المتصلة به.

33- تم تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي إنشاء لجنة دولية لمراقبة مشروع نقل المياه عبر الحدود
- ينبغي إنشاء مرصد لحوض بحيرة تشاد
- ينبغي النظر في عدة سيناريوهات فيما يخص نقل المياه والإجراءات البديلة،
- ينبغي أن تشارك جميع الجهات المعنية بالحوض المانح والحوض المستفيد في كل مراحل إعداد المشروع وتنفيذه.

الشراكة من أجل تمويل استخدام المياه في الزراعة والطاقة في أفريقيا

34- تتسم أفريقيا بانخفاض الإنتاجية في القطاعات البعلية والمروية على السواء. وتمثل الزراعة البعلية نحو 27 في المائة من الزراعة في مجموعها، وهناك تقنيات لتحسين إنتاجيتها عن طريق إدارة رطوبة التربة. وتعتبر رقعة الزراعة المروية منخفضة مقارنة بالأقاليم الأخرى، كما أن مستويات تخزين المياه منخفضة بجميع المقاييس مما يجعل أفريقيا حساسة للصدمات المناخية.

35- وتعاني الزراعة ومشروعات المياه من ثغرة تمويلية كبرى لكن يوجد التزام بزيادة الاستثمارات بمعدل 6 في المائة في السنة للوصول إلى مبلغ يتراوح، حسب التقديرات، بين 10 و 12 مليون دولار أمريكي. وتتمثل إحدى طرق سد الثغرة التمويلية في النماذج المتعددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهناك حاجة إلى أنواع مختلفة من الشراكة لتمويل الاستثمارات اللازمة للزراعة المعيشية والتجارية وتوليد الطاقة الكهرومائية. ويتعين تجنيد جزء مهم من أي استثمار (قد يبلغ 20 في المائة) لصيانة البنى الأساسية وإدارتها.

36- وسيحاول القطاع الخاص دائماً أن يخفض التكاليف التي يتكبدها إلى أقصى حدٍ ويزيد المكاسب التي يحققها إلى أقصى حد، لذلك ينبغي هيكلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنظيمها على النحو المناسب. وينبغي تحديد المستفيدين المحتملين من مخطط ما واستنباط طرق مناسبة لمشاركتهم في التمويل. وتعتبر الربحية على مستوى المزرعة حيوية لاجتذاب الاستثمارات حتى إذا قررت الحكومات تقديم الإعانة لدعم بعض التكاليف الرأسمالية.

37- ويلزم أن ترسم البلدان سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص. وينبغي تنظيم هيكل البيئة العامة للأعمال بحيث تشجع الشركات على الدخول في شراكات مع القطاع العام. وباستثناء قضايا مثل النظم الضريبية والجمركية، فمن الممكن لذلك أن يشمل الحالة الشاملة للحكومة والأمن.

الاجتماعات الموازية

38- نُظمت أربعة اجتماعات موازية في أثناء المؤتمر:

- 1 - النهج الاستراتيجي الذي يأخذ به مصرف التنمية الأفريقي في ما يتعلق بالمياه اللازمة للزراعة والطاقة
- 2 - الأزمة الغذائية في بلدان تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD): الإجراءات التي تُتخذ في حالة الطوارئ ومراعاة مقتضيات الاستدامة
- 3 - شراكة مياه الزراعة (AgWA): الشراكة الجديدة من أجل المياه اللازمة للزراعة في أفريقيا
- 4 - رابطة تنمية الطاقة في أفريقيا: نقل التكنولوجيا في قطاعي المياه والطاقة في أفريقيا

39- ترد التقارير ذات الصلة في الملحق 4.

اعتماد إعلان المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيير المناخ

40- اعتمد المؤتمر الوزاري، بالترحيب العام، الإعلان بشأن المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيير المناخ، بالصيغة الواردة في المرفق.

المشاركة

41- حضر المؤتمر الوزاري ما يربو على 400 مشارك، من بينهم 37 وزيراً، من 48 بلداً أفريقيًا، و54 ممثلاً عن منظمات حكومية دولية، و 34 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني و 10 ممثلين عن ست منظمات من منظومة الأمم المتحدة.

اختتام المؤتمر الوزاري

42- اختتم المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيير المناخ، أعماله في الساعة 18.00، من يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول 2008.

الملاحق

- الأول- النصوص الكاملة للبيانات التي تم الإدلاء بها خلال مراسم افتتاح المؤتمر
- الثاني- جدول الأعمال والجدول الزمني المعتمدان
- الثالث- تشكيل لجنة الصياغة
- الرابع- تقارير الاجتماعات الموازية
- (أ) مصرف التنمية الأفريقي: مقارنة استراتيجية حول المياه من أجل الطاقة والزراعة
- (ب) أزمة الغذاء في دول تجمع الساحل والصحراء: الإجراءات الطارئة والتوقعات المستدامة
- (ج) مبادرة الشراكة من أجل المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا: شراكة جديدة من أجل المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا
- (د) وكالة التنمية الاقتصادية من أجل أفريقيا: نقل التكنولوجيا في قطاعي المياه والطاقة في أفريقيا

الملحق الأول

النصوص الكاملة للبيانات التي تم الإدلاء بها خلال مراسم افتتاح المؤتمر

كلمة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

صاحب المعالي حاك ضيوف

سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2008

يشرفني ويسعدني أن ألتقي بكم اليوم هنا، في مدينة سرت الجميلة، التي هي خير شاهد على ولادة الاتحاد الأفريقي.

واسمحوا لي بدايةً أن أعرب عن تقديري العميق لفخامة العقيد القذافي، قائد الثورة الليبية، الذي وافق على استضافة هذا المؤتمر في ليبيا، إدراكاً منه لأهمية الزراعة والمياه والطاقة بالنسبة إلى القارة الأفريقية. وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً، باسم منظمة الأغذية والزراعة وباسمكم جميعاً، إلى الجماهيرية العربية الليبية، حكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

لقد مرّت خمس سنوات تقريباً منذ أن اجتمع رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأفريقية هنا في سيرت، في عام 2004، لاعتماد تدابير للتنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا. واليوم وبعد مرور خمس سنوات، لا بدّ من النظر في ما أنجز حتى الآن ومن أن نبحت معاً الإجراءات التي يتعيّن اتخاذها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة في القارة الأفريقية.

وهذا المحفل الجليل هو فرصة للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. فعلياً أن نسعى معاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية لمواجهة مشكلة المياه في أفريقيا بروح من المسؤولية المشتركة وتوطيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك حكومات البلدان الأفريقية والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية العالمية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أزمة الغذاء العالمية

لقد حدثت الكثير من التغيرات منذ عام 2004. فعالمنا اليوم يواجه أزمات. والأزمة المالية والاقتصادية الخطيرة سبقتها أزمة غذائية قلبت الاقتصاد الزراعي العالمي رأساً على عقب وأدرك معها كلّ فرد مدى هشاشة الأمن الغذائي في العالم. وأظهرت الأزمة أيضاً أنّ إعادة إطلاق عجلة الإنتاج الزراعي في البلدان الفقيرة إنما هي الحلّ العملي والدائم الوحيد لمكافحة الجوع. وهذا يستوجب زيادة الاستثمارات في الزراعة.

وقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعاً سريعاً في أسعار المنتجات الغذائية. فقد ارتفع مؤشر أسعار الأغذية لدى المنظمة في بادئ الأمر بنسبة 9 في المائة بين عامي 2005 و2006، ثمّ بنسبة 24 في المائة في عام 2007، وأخيراً بنسبة 40 في المائة خلال الأشهر الأولى من عام 2008. وفي شهر يوليو/تموز، أدّت التوقعات الإيجابية للإنتاج العالمي إلى تراجع أسعار الحبوب الرئيسية. لكن رغم تراجع أسعار الأغذية بنسبة 25 في المائة، فإنّ مؤشر أسعار

الأغذية كان لا يزال في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 أعلى بنسبة 30 في المائة مما كان عليه في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2006. وبلغت أسعار المدخلات ضعفاً، لا بل ثلاثة أضعاف، ما كانت عليه، حتى أنها لم تعد في متناول صغار المنتجين الزراعيين.

وهذا الوضع الذي لا سابق له كانت له تأثيرات خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي سنة 2007، ازداد عدد الجياع في العالم بمقدار 75 مليون نسمة بدلاً من أن ينخفض بمقدار 43 مليون نسمة تماشياً مع الالتزام الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996. ومن المتوقع أن تلحق زيادة جديدة قدرها 40 مليون نسمة بهذا العدد في عام 2008. وبذلك يصل مجموع من يعانون قصور التغذية في العالم اليوم إلى 963 مليون نسمة. وهذا يعني أن نحو مليار نسمة من سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليار نسمة يعانون الجوع.

حالة الزراعة والأغذية في أفريقيا

تمثل الزراعة في أفريقيا 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، و57 في المائة من فرص العمل فيها و11 في المائة من صادراتها. وسيظل عدد سكانها، الذي بلغ هذا العام 967 مليون نسمة، 53 في المائة منهم يمثلون الشباب دون العشرين من العمر، ليصل إلى ملياري نسمة في عام 2050. وتتسم الزراعة والصناعات المتصلة بها بأهمية خاصة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي لأفريقيا، بالإضافة إلى دورها في الحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي.

وفي الفترة 2003-2005، كان 24 في المائة من السكان في أفريقيا، أو ما يعادل 218 مليون نسمة، لا يزالون يعانون من قصور مزمن في التغذية. وقد أدت أزمة الغذاء في عام 2007 إلى ازدياد عدد من يعانون الجوع المزمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار 24 مليون نسمة. فضلاً عن ذلك، فإن 70 في المائة من فقراء أفريقيا يعيشون الآن في الريف.

ولكن أداء الزراعة، رغم أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى المجتمع والاقتصاد، بقي دون التوقعات في العقود القليلة الماضية. وكان نمو الإنتاج الزراعي أقل من النمو السكاني.

وخلال الثلاثين سنة الماضية، لم تتعدّ الزيادة في إنتاج الحبوب للفرد الواحد في أفريقيا نسبة 0.14 في المائة سنوياً (0.07 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، مما أدى إلى ارتفاع بنسبة 136 في المائة في الواردات التي بلغ حجمها 56.4 مليون طنّ في عام 2008.

وهناك أسباب عديدة لما نشهده اليوم. فاستخدام المدخلات الحديثة محدود جداً في أفريقيا، حيث لا يُستخدم سوى 23 كيلوغراماً من الأسمدة للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا، مقابل 151 كيلوغراماً في آسيا. بل المعدل يقل عن ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يتعدى 9 كيلوغرامات للهكتار الواحد.

كذلك يعد استخدام البذور المحسنة الذي كان وراء نجاح الثورة الخضراء، محدوداً جداً في أفريقيا؛ إذ أن ثلث البذور فقط يخضع لنظام للرقابة. وهناك نقص في البنى الأساسية للنقل ووسائل التخزين والتجهيز في القارة الأفريقية، وبخاصة جنوب الصحراء الكبرى. فالطرق الريفية في أفريقيا شبيهة بما كانت عليه الطرق في الهند في مطلع السبعينات من القرن الماضي. وتتراوح خسائر المحاصيل بين 40 و60 في المائة بالنسبة إلى منتجات زراعية معينة.

ولهذه الأوضاع تأثيرات مأساوية على القارة الأفريقية. فمن أصل 36 بلداً من البلدان التي تعاني من الأزمات الغذائية في العالم، يوجد 21 بلداً في أفريقيا. وقدرت الواردات الغذائية في أفريقيا بنحو 49.4 مليار دولار أمريكي في عام 2008، حُصص 22 ملياراً منها للحبوب مقارنة مع 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2005.

أمن الطاقة

تواجه أفريقيا أيضاً عجزاً خطيراً على صعيد الطاقة. فنسبة 74 في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانوا لا يتمتعون بالطاقة الكهربائية في عام 2002. ولا يتمتع بالطاقة إلا 5 في المائة من سكان بعض البلدان وهو رقم ينخفض إلى 2 في المائة في بعض المناطق الريفية.

وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الوحيدة في العالم التي يتواصل فيها ارتفاع عدد من لا يتمتعون بالطاقة الكهربائية، فمن المتوقع أن يصل هذا الرقم بحلول عام 2030 إلى 660 مليون نسمة تقريباً، أي 50 في المائة من العدد الكلي للسكان. ومع ذلك، فإن القارة الأفريقية تملك طاقات كامنة هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية.

وفي الوقت ذاته، سوف يبلغ الطلب على الطاقة في القارة الأفريقية خلال الفترة 2000-2030 ضعف ما هو عليه، فيرتفع من 500 مليون طن من المكافئ النفطي إلى مليار طن من المكافئ النفطي بفعل النمو الاقتصادي الكبير.

تغيّر المناخ

يُضاف إلى ما تقدّم تحدّ آخر يتعيّن على أفريقيا التصدي له، هو تحدي تغيّر المناخ وبخاصة ارتفاع درجات الحرارة وازدياد التقلبات على صعيد التهطل وتسارع وتيرة حدوث ظواهر قصوى مثل الفيضانات وموجات الجفاف.

وسوف يحدّ تغيّر المناخ من كمية المياه المتوافرة، كما أنه سوف يزيد من انتشار الأمراض الحيوانية والنباتية.

وكان فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد أشار بشكل واضح في تقرير التقييم الرابع الذي أصدره سنة 2007، إلى أن الاحترار العالمي والظواهر القصوى سوف تطل بوجه خاص المناطق الأشدّ فقراً في العالم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلاً، قد تنخفض غلات المحاصيل البعلية بمقدار النصف بحلول سنة 2020. وإن القدرة على التخفيف من وطأة هذه التأثيرات سوف تعتمد على حجم الاستثمارات من أجل التحكم بالمياه والري ومنشآت التخزين والطرق الريفية وإنتاج البذور وإكثارها وإتباع زراعة تحافظ على الموارد.

دور المياه

إنّ الزراعة المروية، التي تغطي 20 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، تساهم بنسبة تفوق 40 في المائة من الإنتاج الزراعي الإجمالي. والزراعة المروية أقلّ عرضة بكثير من الزراعة البعلية للتقلبات والتغيرات المناخية. كما أنّ غلة الزراعة المروية تفوق بثلاثة أضعاف غلة الزراعة البعلية.

إلا أنّ الأراضي المروية لا تتجاوز نسبتها، مع الأسف، 7 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا، بل إنّ هذه النسبة تقل عن ذلك بمعدل 4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة مع نسبة تبلغ 38 في المائة في آسيا. ولا يجري استغلال سوى 4 في المائة من مخزون المياه في أفريقيا (وأقلّ من 3 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، مقارنة مع 20 في المائة في آسيا. وهذا يعني أنّ على سكان 93 في المائة من الأراضي الزراعية في أفريقيا أن يعتمدوا على هطول الأمطار في معيشتهم بل وفي بقائهم على قيد الحياة؛ مع تزايد الصعوبة في التنبؤ بالأمطار نتيجة لتغير المناخ.

وعلى تنمية القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه 70 في المائة تقريباً من السكان و80 في المائة من الفقراء أن يكون القوة الدافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. ومن الواضح، في ظلّ هذه الظروف، أنه يتعيّن بذل جهود كبيرة لزيادة إنتاجية الزراعة في أفريقيا وكفاءتها، فضلاً عن جعلها أكثر قدرة على التكيف للتغيرات المناخية. وهذا يدعو إلى التحكّم على نحو أفضل بعوامل الإنتاج وفي طبيعتها المياه. فالتحكّم بالمياه هو المدخل إلى الأمن الغذائي.

إطار العمل

انطلاقاً من هذه القناعة، اعتبرت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) منذ عام 2003، أنّ المياه هي الركيزة الأولى لبرنامجها الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. فقد رأى هذا البرنامج أنّ التدابير الكثيرة اللازمة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية تحتاج أيضاً إلى استثمارات قدرها 4.9 مليار دولار أمريكي في السنة للتحكّم بالمياه وإدارة الأراضي كي لا تبقى الزراعة تحت رحمة التقلبات في معدلات هطول الأمطار.

وكجزء من التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والريفية، أوصى "تقرير بلير" بأن تضاعف أفريقيا بحلول سنة 2015، مساحة أراضيها الزراعية المروية، مع التركيز على منشآت الريّ على النطاق الصغير. وتقدّر كلفة هذه المنشآت بنحو ملياري دولار أمريكي في السنة.

وينبغي التدخل بأشكال عدّة مع مراعاة خصوصيات كل بلد وإقليم. وينبغي إسناد الأولوية في الأجل القصير إلى المنشآت الصغيرة لتجميع المياه والري والصرف، المعدّة من قِبل المجتمعات الريفية ومن أجلها. وهي استثمارات ذات تكلفة محدودة تعتمد على تكنولوجيات بسيطة تسهل صيانتها. وعلاوة على ذلك، يمكن لمشاركة المستفيدين من تلك المشاريع في تصميمها وتنفيذها أن يعزز إحساسهم بملكيّتهم لها، مما يشمل المشاركة في إدارتها بشكل مستدام.

أما على المدى المتوسط، فيتعيّن التركيز على تحسين استخدام منشآت الزراعة المائية واسعة النطاق الموجودة والتي استدعت استثمارات كبيرة فيها، ولكن غالباً ما يكون أداؤها دون قدرتها الفعلية لأسباب فنية واقتصادية، بالإضافة إلى الأسباب المؤسسية والاجتماعية.

وعلى المدى البعيد، يجب أن يتركز العمل على تنمية أحواض الأنهار الكبرى. ويستلزم هذا النوع من البرامج وجود إدارة متكاملة للموارد المائية وتحديد أوجه التآزر الرئيسية، لا سيما بين الريّ وإنتاج الطاقة الكهرومائية. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تستهدف أيضاً على عمليات النقل بين الأحواض وتعزيز آليات التنسيق الفنية والمالية والسياسية من أجل إدارة الموارد المائية على نحو أفضل.

وينبغي تأمين هذه الموارد من الميزانيات الوطنية بالدرجة الأولى. وبالفعل، تعهد رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأفريقية، في مابوتو خلال شهر يوليو/تموز 2003، بإحداث زيادة ملحوظة في نصيب الزراعة من ميزانياتهم الوطنية بنسبة تصل إلى 10 في المائة في السنوات الخمس المقبلة. وينبغي إسناد الأولوية للزراعة بالنسبة إلى الاستثمارات الإنمائية.

وينبغي كذلك زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية بناء على التزامات مونتييري ومؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، ومؤتمر القمة العالمي الثاني لعام 2002. لا بل يتعيّن في الواقع عكس الاتجاه إلى الانخفاض على صعيد المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة. والأهداف هي نفسها بالنسبة إلى تمويل المصارف الإقليمية وشبه الإقليمية والمساعدات الثنائية الأطراف.

وأخيراً، ينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي؛ بالإضافة إلى توطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران الماضي، أعاد مندوبو 181 بلداً - من بينهم 43 من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 100 وزير - التأكيد على ضرورة زيادة الإنتاج. وأشار الإعلان الصادر عن المؤتمر بشكل واضح إلى أنّ الاستثمار في الإنتاج الزراعي هو المدخل إلى أي حلّ دائم لأزمة الغذاء وأنه من الضروري تأمين الموارد الكافية لهذا الغرض.

وستتاح لكم الفرصة خلال هذا المؤتمر للبحث في نتائج الأعمال التحضيرية التي ساعدت على تكوين فكرة مفصّلة عن المشاريع والبرامج الخاصة بالاستثمار في التحكم بالمياه من أجل الزراعة والطاقة في كلّ بلد من البلدان، وبميزانية كلية تبلغ 65 مليار دولار أمريكي على مدى عشرين سنة. وهذه هي المرة الأولى التي توضع فيها حسيّلة بهذا القدر من الشمولية والدقة للعمل في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة مع مراعاة الاستثمارات في التحكم بالمياه على صعيد القرى ونظم الري واسعة النطاق وأحواض الأنهار الكبرى، إما بالنسبة إلى المياه المستخدمة في الزراعة أو في إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وهذا العمل، الذي أمكن القيام به بفضل تعاون الإدارات الحكومية في البلدان الأفريقية كافة وبمشاركة قيّمة من قبل الأجهزة الإقليمية للاتحاد الأفريقي، هو عمل فريد من نوعه. وقد تم الاضطلاع به في إطار روح "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات" بغية مراعاة الاحتياجات التي عبّرت عنها البلدان مباشرة على نحو أفضل.

العمل على الصعيد العالمي

بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الاستثمارات في التحكم بالمياه والبنى الأساسية الريفية والخدمات الزراعية في أفريقيا، يجب أن نعمل معاً على المستوى الدولي للتوصل إلى توافق واسع في الآراء لاجتثاث الجوع من العالم بصورة نهائية وسريعة. لذلك فمن الضروري تحسين ظروف عمل المزارعين وشروط مبادلاتهم التجارية.

ولهذه الأسباب، كنت قد اقترحت عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن الأمن الغذائي العالمي في عام 2009 للتوصل إلى مزيد من الاتساق على صعيد إدارة الأمن الغذائي العالمي. ومن المتوقع أن يرسى هذا المؤتمر الأساس لنظام جديد للتبادل الزراعي يتيح للمزارعين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء إمكانية كسب عيشهم بكرامة. فمن اللازم أن يحقق المزارعون دخلاً يوازي الدخل الذي يحققه العاملون في قطاعي الصناعة والخدمات في البلدان التي ينتمون إليها حتى يستمروا في الاضطلاع بالأنشطة الريفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نتحلى بالذكاء والابتكار اللازمين لرسم سياسات للتنمية الزراعية ووضع قواعد وآليات تكفل أن تكون التجارة الدولية حرة وعادلة في آن معاً.

وسيتعيّن على هذه القمة أيضاً أن تدبّر 30 مليار دولار أمريكي سنوياً لإقامة البنى الأساسية الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. وينبغي النظر في إنشاء "صندوق للاستجابة المبكرة"، على الفور، بغية إحياء الإنتاج الزراعي في حالات الأزمات، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية.

لقد فات وقت الكلام منذ زمن طويل. فالأحداث التي شهدتها السنتان الأخيرتان أعادت إلى أذهاننا مدى إلحاح الحاجة إلى الإسراع في تأمين الاستثمارات في القطاع الزراعي. ومن واجب الأطراف جميعها الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والشركاء الفنيين والماليين، والقطاع العام والمجتمع المدني، أن توفر الظروف الكفيلة بضمان استدامة هذه الاستثمارات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنمية الموارد المائية لصالح القارة الأفريقية في المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار نيباد. وهي تضع نفسها رهن تصرف الدول الأفريقية لمواصلة توفير الدعم لها في إعداد برامج قارية وإقليمية ووطنية لتنفيذ مشاريع تبشر بالخير العميم.

شكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.

كلمة أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

صاحب المعالي أبو بكر المنصوري

سرت - الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

إنه لمن دواعي سروري أن أتشرف بأن أنقل لحضراتكم جميعا تحيات الأخ/قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، العقيد معمر القذافي وكذلك أمنياته بنجاح أعمال مؤتمركم هذا، الذي ما كان لينعقد لولا دفع وتشجيع الأخ/القائد. وأغتتم هذه الفرصة لأتقدم باسمي واسمكم جميعا بتقديم الدعوة لفخامته بتشريف هذا المؤتمر بالحضور والاستماع إلى نصائحه وتوجيهاته القيّمة التي تهدف دائما إلى رقي وتقدم أفريقيا وشعوبها العربية. كذلك أرحب بكم باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وباسم جميع زملائي في اللجنة الشعبية العامة واقدر حرصكم على حضور فعاليات المؤتمر الدولي حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا - تحديات تغيير المناخ، والذي نتشرف بانعقاده على أرض الجماهيرية العظمى، وأعرب عن أصدق تمنياتنا لهذا المؤتمر بالنجاح والتوفيق وأن تكون إقامتكم بيننا إقامة طيبة وممتعة ومثمرة.

إن الهدف الأساسي من هذا المؤتمر هو تقييم الموارد المائية في القارة في ضوء الزيادة السريعة في طلب قطاعي الزراعة والطاقة على المياه، وسيركز بالدرجة الأولى على الاحتياجات الاستثمارية ورفع مستوى الإدارة، للاستفادة من الموارد المائية بالمناطق الريفية والتوسع في إقامة المشاريع الهيدرورزراعية الكبرى، وكذلك تنمية وتنفيذ البنية الأساسية على الأنهار الكبرى لتحقيق التنمية المستدامة بالقارة. هذا بالإضافة إلى تقييم التحديات التي تواجه قطاعي الزراعة والطاقة في ظل مشكلة نقص الغذاء في العالم. كما يهدف المؤتمر إلى التأكيد على زيادة الاستثمارات لتحقيق أمن القارة من الغذاء والطاقة بجميع دول القارة وتحديات آليات التمويل اللازمة لتحقيق هذا الغرض على المدى المتوسط والبعيد عندما يصل تعداد سكان القارة إلى 2 مليار نسمة آخذاً في الاعتبار تأثيرات التغيرات المناخية والتركيز على برامج محددة وتقدير تكلفتها سواء من حيث دراسات الجدوى أو التنفيذ.

ينعقد هذا المؤتمر في ظروف دولية تشهد أزمة مائية بأغلب الدول الأفريقية مع زيادة الطلب على المياه وكذلك ازدياد حدة الجفاف والتصحر نتيجة تأثيرات التغيرات المناخية التي تشهدها الكرة الأرضية عموماً والتطور الهائي في مجالات التنمية المختلفة، وأثره المباشر على المياه وزيادة الفاقد منها، ونظراً لأن مسألة المياه تكتسي أهمية خاصة ليس فقط في إدارتها وتكالييفها أو آلية استغلالها، بل في كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفير الغذاء، مما يجعلها هاجساً يذق ناقوس الخطر خاصة مع التزايد الكبير لعدد السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن وازدياد المخاطر الناتجة عن الإفراط البيئي خاصة فيما يتعلق بتلويث المياه والتربة والأراضي الصالحة للزراعة وتناقص رقعتها وتأثير ذلك على توفير الغذاء.

ولا شك أنكم تعلمون جميعا أن القارة الأفريقية تواجه مشكلة حقيقية تتمثل في زيادة الطلب على الغذاء ومحدودية المساحات المروية بالقارة التي لا تزيد على 7 في المائة فقط من المساحات القابلة للزراعة وانخفاض مستمر في الاستثمارات الزراعية، حيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الطلب على الغذاء سيتضاعف 3 مرات في الفترة من 2000 إلى 2050 نتيجة الزيادة في النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة. ويزيد من حدة هذه المشكلة التغيرات المناخية التي سوف تتسبب في انخفاض الناتج الغذائي لبعض الدول الأفريقية بنسبة تصل إلى نحو 50 في المائة بحلول عام 2020 مما يهدد الأمن الغذائي الهش للقارة.

كما تؤثر التغيرات المناخية سلبا أيضا على وفرة الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة والغابات والتنوع الحيوي، ويتوقع أن تزداد هذه التأثيرات حدة في المستقبل لتهدد الأمن الغذائي بالقارة بكاملها من حيث زيادة الإجهاد المائي، إذ من المتوقع أن يصل عدد الذين يعيشون في ظل الإجهاد المائي ما بين 75 إلى 250 مليون نسمة بحلول عام 2020 نتيجة انخفاض تدفق المياه بالأنهار، وتدهور حالة الأراضي وأثر ذلك على الزراعات المطرية وتربية الماشية والذي سوف يطال 180 مليون نسمة من سكان القارة، وزيادة الهجرة، ناهيك عن آثارها السلبية على قطاع الطاقة.

وتعتبر المياه المورد الرئيسي الذي يحدد مستوى التنمية القابلة للاستدامة، وتحقيق التوازن بين المتطلبات والكميات المتاحة خاصة وأن كميات هطول الأمطار تتباين تباينا كبيرا في شتى أنحاء القارة.

إن القارة تمتلك إمكانيات هائلة للتوسع في استغلال الموارد المائية للأغراض الزراعية، وتتمتع بإمكانيات هائلة وغير مستغلة من الطاقات المتجددة وغير المتجددة كما أن إمكانيات القارة من الطاقة المائية هي الخيار الملائم لتغطية الاحتياجات المستقبلية خاصة في أحواض النيل والكونغو، إذ أن 5 في المائة فقط من الطاقة المتاحة بالقارة يتم تنميتها وتستغل حاليا والإمدادات الحالية المحدودة من الطاقة تشكل عاملا يعيق التوسع الزراعي والإنتاج الغذائي، خاصة وأن احتياجات القارة من الطاقة سوف يتضاعف بحلول عام 2030، كما أن الارتفاع في أسعار الطاقة والغذاء يعطي مبررا لتنمية بدائل أخرى من الطاقة وخاصة المائية لمضاعفة المساحات المروية بالقارة.

ويأتي هذا المؤتمر أيضا في ظل أهم إنجاز تصنعه القارة الأفريقية في الألفية الجديدة ألا وهو قيام الاتحاد الأفريقي العظيم الذي دخلت به أفريقيا التاريخ من أوسع أبوابه والذي جاء تنويجا للجهود الوحودية التي بذلها الأخ/القائد معمر القذافي، تلك الجهود التي استجاب لها قادة أفريقيا إيمانا منهم بأن لا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها ولا تقدم ولا رقي لأفريقيا إلا من خلال وحدتها وتكامل جهودها في التنمية والتقدم لتتبوأ هذه القارة المكانة التي تجدر بها في هذا العصر.

وقد شهد التعاون بين الجماهيرية العظمى وعدد من الدول الأفريقية تقدما ملحوظا حيث قامت الجماهيرية العظمى بحفر عدد من الآبار الإنتاجية في عدة دول أفريقية بالإضافة إلى مشاريع دراسات التربة والمياه والدعوة إلى الاستفادة من مياه الأنهار الكبرى في سد العجز المائي وزيادة الرقعة الزراعية، كما ساهمت الجماهيرية في تقديم العون

لمكافحة التصحر و الجراد الصحراوي وتوفير الآلات الزراعية من جرارات وغيرها، كما شمل التعاون مع الدول الأفريقية عقد لقاءات واجتماعات دورية من خلال لجان مشتركة، وبمساهمة من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة، وتأسيس هيئات مشتركة مع دول الجوار التي تشترك معها في أحواض مائية جوفية كبرى بهدف حسن إدارة هذه الأحواض واستغلالها استغلالا مجديا لما فيه صالح هذه الدول جميعا، وإنني أدعو إلى تفعيل مبادرة الأخ/ قائد الثورة لتشجيع الدول الأفريقية على إنشاء هيئات أفريقية عليا تشرف على توفير وحسن استخدام الموارد المائية في القارة وكذلك لتحفيز إنتاج الغذاء من خلال هيئات لإنتاج وتحسين البذور وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

إن الطبيعة المتميزة لتواجد وتوزيع الموارد المائية السطحية منها والجوفية سواء من حيث الكمية أو المصدر والتناقص المستمر لحصة الفرد منها يجعل من مسألة إدارة هذه الموارد بالكيفية التي تضمن استمرارها كما ونوعا في مقدمة اهتمامات المؤسسات المعنية بشؤون المياه، ولما كانت تأثيرات التغيرات المناخية على توفر وطرق استغلال المياه من أهم العوامل التي تستوجب اهتماما خاصا لما قد ينتج عنها من خلل كبير بسبب سوء استخدام المياه خاصة في المجال الزراعي، فإن الأمر يدعو لضرورة التعاون المثمر بين دول القارة في التحكم في المصادر المتاحة وإعادة توزيعها وانتهاج الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة المثلى للموارد المائية بما يكفل استدامة هذه الموارد ويضمن سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها أغلب الشعوب الأفريقية ويضمن توفير سبل العيش الكريم بأفريقيا والتقليل من الهجرات إلى خارج القارة.

لا شك إنكم تدركون الأهمية القصوى التي توليها ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وقائدها العقيد معمر القذافي لموضوع المياه وما تم تسخيريه من استثمارات ضخمة للتغلب على مشكلة نقص المياه وشملت هذه الجهود نقل المياه العذبة لآلاف الكيلومترات عبر الأنابيب الضخمة من أعماق الصحراء إلى المدن والسهول الساحلية في أعظم مشروع من نوعه وهو مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي جاء لمضاعفة الإنتاج وتحقيق قدر من الأمن الغذائي وسد حاجة المدن الساحلية من المياه الصالحة للشرب والتي كانت بالأمس القريب تفتقر إليها بالرغم من إقامة العديد من محطات التحلية وحقول الآبار. إن هذا المشروع الحضاري العملاق سوف يوفر حلا مرحليا لمشكلة نقص المياه على طول المناطق الساحلية في شمال الجماهيرية إلا أن هذا الحل وكما نبه إلى ذلك الأخ/قائد الثورة ليس نهائيا بل هو "محاولة أخيرة لإنقاذ الحياة في شمال أفريقيا" وبالتالي فلا بد من تضافر الجهود وتكثيف البحث لإيجاد بدائل اقتصادية لتوفير المياه اللازمة بصورة مستمرة وفي مقدمتها نقل المياه بين الأحواض، ولا شك أن العمل على تحويل جزء من مياه نهر أوبنغي لإنقاذ بحيرة تشاد يعد دليلا صادقا على التكامل بين دول القارة.

إنه من الأهمية بمكان إبلاء هذا المؤتمر ما يستحق من الجدية والمساهمة الفعالة في صياغة توصياته خدمة لمصالح دول القارة الأفريقية وشعوبها، والعمل على تنفيذ توصيات القمم والاجتماعات السابقة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجالات الزراعية والطاقة وتحديد منهجية واضحة لتحقيقها.

لا أريد أن أطيل عليكم ولكن يطيب لي بهذه المناسبة الكريمة أن أذكر بما تناوله الأخ/قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في إحدى كلماته عن أفريقيا "إن أفريقيا العظيمة هي أرض الإمكانات والثروات والعطاءات اللا محدودة. أفريقيا هي الفردوس غير المفقود. أفريقيا هي النعيم الأرضي. أفريقيا هي جنة الدنيا. إن أفريقيا العظيمة جنة مساحتها ثلاثون مليون كيلومتر مربع من الأناناس ونخيل الزيت والكاكاو وجوز الهند والموز والمانغو وكل فواكه الدنيا. إن أطوال أنهار أفريقيا العظيمة تبلغ عشرين ألف كيلومتر من المياه الجارية، من المياه المتدفقة، من يتصور هذا الطول الهائل لماء عذب فرات يجري بلا انقطاع، من يتصور عشرين ألف كيلومتر من ماء غير آسن، من ماء مسكوب، من ماء معين، من ماء ثجاج، من ماء غدق، هذه نعمة الله منها على أفريقيا رحمة بالجنس الأسود، الله جعل أفريقيا ذات ظل ممدود وماء مسكوب. الله يرحم الجنس الأسود ويكرمه ويمنحه لقارة أفريقيا العظيمة.. القارة التي لا مثيل لها في الخيرات والإمكانات والقدرات والثروات.

واسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمساهمتها الفعالة في تنظيم هذا المؤتمر ورعايتها له والدعوة الجادة لانعقاده على أرض الجماهيرية العظمى. كما أتقدم بالشكر إلى كل المنظمات الدولية والمؤسسات المصرفية التي شملت هذا المؤتمر برعايتها، ونتقدم أيضا بجزيل الشكر لكل من ساهم في الإعداد للمؤتمر.

كما نشكر هذا الحشد الهائل من المسؤولين بقطاعات المياه والزراعة والطاقة من مختلف دول القارة والعالم الذين تكبدوا مشقة السفر للحضور يحدوهم الأمل في الوصول إلى نتائج وتوصيات وقرارات هامة تخدم الشعوب الأفريقية وتحقق طموحاتها في الحياة الكريمة.

إن هذا المؤتمر ما كان ليُكتب له النجاح لولا الجهود المضنية والمتواصلة للجان المختلفة التي تولت الإعداد والتنظيم.

ولا يفوتني أن أشكر وسائل الإعلام المختلفة التي أولت هذا الحدث الاهتمام الذي يستحق.

نتمنى للجميع إقامة طيبة على أرض الجماهيرية العظمى ونسأل الله تعالى أن يكلل جهودنا جميعا بالنجاح.

نشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة مفوض الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي
صاحب المعالي RHODA PEACE TUMUSIIME، الاتحاد الأفريقي

سرت – الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

إنه لما يشرفني أن أتواجد هنا للمشاركة في هذا المؤتمر المهم في هذا الوقت الحرج الذي يتسم بالتقلبات الحادة في أسعار المواد الغذائية وتسوده الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على كثير من بلداننا. وأود في البداية أن أسجل تقديري لحرارة الاستقبال وكرم الضيافة التي غمرتنا، أنا وأعضاء الاتحاد الأفريقي، منذ وصولنا إلى مدينة سرت الجميلة، إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. وأود، خصوصاً، أن أتوجه بالشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتشاركتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وكل الجهود الخاصة التي انطوى عليها عقد هذا المؤتمر. والحقيقة، أن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف معقدة وصعبة، في وقت يمكن فيه لندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم توافر مقومات الاستدامة لإنتاج المواد الزراعية والطاقة – ذلك كله في سياق تغير المناخ والأزمة المالية – أن يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وما زالت مفوضية الاتحاد الأفريقي في خدمة جميع البلدان الأفريقية في ميدان السير قدماً بجدول أعمال القارة بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشترك هذه البلدان في الاهتمام بها. وتغطي إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التي أتولى رئاستها في المفوضية عدة مجالات منها البيئة وتغير المناخ إضافة إلى الزراعة والتربية الحيوانية ومصايد الأسماك والأراضي والمياه والغابات. لذلك فإننا نهتم كثيراً بهذا المؤتمر، وملؤنا في أن توصياته وقراراته ستجدد التزامنا وعزمنا المتوافق على اغتنام فرص التنمية المستدامة عبر أفريقيا.

ومن الحقائق المعروفة أن المياه مورد محدود يجب إدارته بعناية لما فيه صالح البشرية والخير لبيئتنا. والغرض الشامل من ذلك هو كفالة الأمن الغذائي لجميع أبناء أفريقيا من الجيل الحالي والجيل المقبل مع المحافظة على استدامة البيئة. إلا أن نتيجة للأزمات الغذائية العالمية ونمو السكان في كل أرجاء القارة تزداد الحاجة إلى الغذاء لإطعام من يعانون سوء التغذية عبر أفريقيا الذين يبلغ عددهم 200 مليون نسمة مع توقع انضمام مليار نسمة إضافية إليهم بحلول سنة 2050.

إن نصيب أفريقيا من موارد المياه العذبة في العالم، وهو 10 في المائة، يقابل بصورة وثيقة نصيبها من سكان العالم البالغ 12 في المائة. بيد أن المياه تعتبر غير كافية في أكثر من 20 في المائة من البلدان الأفريقية تعتبر مفتقرة إلى المياه. وتنشأ المشكلة عن توزيع الأمطار بصورة غير متساوية وعن توجيه 85 في المائة من مسحوبات المياه في القارة الأفريقية، في مجموعها، إلى الزراعة بل إن النسبة تزيد عن ذلك في الأجزاء القاحلة وشبه القاحلة من أفريقيا. إلا أن زيادة الطلب على موارد المياه العذبة المحدودة، دون توفير الحوافز الصحيحة للإنتاج الزراعي، قد تكون بمثابة عقبة في سبيل الوفاء بالطلب على الأغذية في المستقبل. ويصدر 60 في المائة من الإنتاج الغذائي عن أراضي الزراعة غير

المروية. وهناك، في شمال أفريقيا (حيث تعتبر المياه عامل تقييد)، جزء كبير من إمكانيات الري مستخدم بالفعل، إلا أن جزءا كبيرا منها ما زال غير مستخدم أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعتبر مياه الري أولوية عالية للتنمية الاقتصادية والاستقرار. غير أن قلة من بلدان أفريقيا هي التي يمكنها أن تتحمل توجيه الاستثمارات المالية إلى نظم الري المتسمة بالكفاءة.

وفي المقابل، فإن الإفراط في استغلال موارد المياه والغابات من أجل الزراعة أساسا إضافة إلى استخدامات أخرى، قد أسهم في الكوارث البيئية. وعلاوة على ذلك، أسفر الاحتار وتغير المناخ في العالم عن حدوث موجات من الجفاف والفيضانات. وأدت الآفات والأمراض إلى تقويض الإنتاج الزراعي. وأثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ والعجز في الطاقة؛ والصراعات السياسية والأهلية؛ على أجزاء كثيرة من القارة.

وسوف تتفقون معي على أن البلدان الأفريقية لم تنقصها أبدا السياسات الزراعية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي و/أو الدولي. وبالفعل، فإن عدة بلدان أفريقية تخوض الآن غمار وضع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الزراعية المستدامة. إلا أن المشكلة الكبرى تمثلت في المستوى المنخفض لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات. ونحن نشعر اليوم بتأثير ذلك. فقد تجاوز استهلاك الأغذية الإنتاج المحلي بنسبة 50 في المائة في منتصف فترة الثمانينات التي كانت معرضة للجفاف وبأكثر من 30 في المائة في منتصف التسعينات. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في اعتماد أفريقيا على واردات الحبوب، مع اقتران ذلك باتساع صافي العجز التجاري. ويزداد الضعف في قدرة أفريقيا على إنتاج الأغذية وفي غلتها الإنتاجية بفعل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القارة.

إلا أنه لو كان البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، المعتمد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو، موزامبيق، في سنة 2003، قد نفذ في كل أرجاء القارة، فإن زيادة مخصصات الميزانية بنسبة 10 في المائة على الأقل، كان من شأنها أن تؤدي إلى النمو الزراعي المنشود بمعدل 6 في المائة على الأقل سنويا، وكنا في حاله أفضل كثيرا من حالنا اليوم.

ومع تزايد الوعي بالتحديات التي يمثلها الإنتاج الغذائي وأوجه القلق التي يثيرها تغير المناخ في أفريقيا، تنشأ الحاجة إلى إجراء إصلاحات لتوفير حوافز في قطاع الزراعة، تنعش الإنتاجية وتجذب الاستثمارات الجديدة. وقد شرع عدد من البلدان في ذلك بالفعل ونوصيهم بمواصلة المسيرة كما نحث الآخرين على الالتحاق بالركب. إضافة إلى ذلك، فقد بدأت الإصلاحات الرامية إلى دعم الإدارة الفعالة لموارد المياه والنظم الزراعية ونشجع على استمرارها. وهي تشمل إدارة الطلب على المياه، وتحسين إنتاجية المياه من أجل الزراعة، وزيادة تخزين المياه وجمعها وإعادة استخدامها. كما اتبعت نهج أقل اتساما بالطابع التقليدي على صعيد القارة، وهي تشمل إتباع أساليب أقل تكلفة لتحلية المياه واستحداث سلالات من المحاصيل أكثر تحملا للملوحة.

وتتجه الإصلاحات المؤسسية وغير المؤسسية أيضا إلى استخدام المياه بصورة أكثر استدامة. وتنتشر على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي، عمليات التوعية ونظم الإعلام بصون المياه والتربة، وحماية موارد المياه، وممارسات الري الأفضل، والتكيف لآثار تغير المناخ. ومن المهم للغاية استخدام المعرفة العلمية التي تتمتعون بها لرسم خرائط توافر المياه من ناحية نصيب كل دولة عضو من مياه الأمطار، والمياه الجوفية الموجودة وعلاقتها بالنمو السكاني، ووضع المناطق الحضرية، والري، والصناعة. هذه هي خريطة الطريق.

والمناخ، وموارد المياه، والنظم البيوفيزيكية والاجتماعية-الاقتصادية مترابطة بطرق معقدة، بحيث يؤدي تغير أي منها إلى تغير الآخر. ويضيف تغير المناخ بسبب التصرفات البشرية ضغطا رئيسيا إلى الضغوط الواقعة على الدول الأفريقية التي تواجه بالفعل قضية الاستخدام المستدام للمياه. وستمثل المياه ومدى توافرها وجودتها الضغط الرئيسي على المجتمعات والبيئة والقضية الرئيسية التي يلزم التصدي لها في ظروف تغير المناخ؛ لذلك فمن الضروري أن نحسن فهمنا للمشكلات التي ينطوي عليها ذلك.

وسوف تؤثر التغيرات الكبيرة في الأوضاع المناخية على الأمن الغذائي عن طريق تأثيرها على جميع عناصر النظم الغذائية العالمية والوطنية والمحلية. ومن المرجح أن تغير المناخ يزيد من صعوبة الحصول على الغذاء بالنسبة للفقراء الذين يعانون هشاشة الأوضاع وغيرهم من المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، إما بسبب هبوط الإنتاج، وفقدان فرص العمل مع تحوّل أنماط الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، أو بسبب هبوط القوة الشرائية نظرا لارتفاع الأسعار السوقية للأغذية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن ارتفاع أسعار الطاقة والحاجة إلى الحد من استهلاك أنواع الوقود الأحفوري أدى إلى نشأة أسلوب حساب جديد - هو حساب "مسافة نقل الأغذية" (food miles) - الذي ينبغي إبقاؤه عند أدنى مستوى ممكن بغية الحد من الانبعاثات. وينبغي أن يؤدي الجمع بين جميع هذه العوامل إلى العودة إلى المستوى المحلي بدرجة أكبر في تحمل المسؤولية عن الأمن الغذائي في المستقبل.

ورغم أن النقاش بشأن المناظرة بين الوقود الحيوي والأمن الغذائي تركزت بصفة أساسية حتى الآن على كيفية إدارة تنافس الطلب على الموارد الإنتاجية النادرة، فمما لا يقل أهمية عن ذلك أن يجري التركيز على الاقتصاد في الطاقة واستخدامها بكفاءة، الأمر الذي سيسهم في تخفيض الطلب على الطاقة، بما فيها الطاقة البيولوجية. بيد أن الحاجة إلى تأمين إمدادات للطاقة تكون مستقرة وفي المتناول مازالت حاجة ذات أولوية شأنها شأن الحاجة إلى تحسين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. ومن الضروري، على نفس الغرار، تحقيق توازن واقعي على جميع الجبهات لضمان تمتع أبناء أفريقيا بفرص الحصول على الغذاء والطاقة والمياه بأسعار تكون في متناولهم.

وهناك فرص متاحة لزيادة إنتاجية المياه في الزراعة البعلية والمروية على السواء ولزيادة توافر المياه التي تكون ذات أسعار في المتناول ومقبولة بيئيا وتحقق الحد الأقصى من العائدات الاجتماعية - الاقتصادية. وهناك، أسوة بذلك، حاجة إلى استغلال موارد المياه الجديدة، وزيادة طاقة التخزين، وتمكين المجتمعات المحلية ومجموعات المنتفعين

بالمياه، وكفالة فرص الحصول على الأغذية، وإصلاح مؤسسات إدارة المياه، وإلى الأشخاص المؤهلين والمدربين من أجل تطوير وإدارة هذه المؤسسات، وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا المجال.

وينبغي للاستثمارات أن تنمي موارد المياه للمتكمين من الاضطلاع بالري القائم على المجتمعات المحلية وتحديث نظم الري والصرف القائمة، واستبدال طاقة التخزين في الخزانات وأحواض المياه الجوفية - خاصة في البلدان التي تشح فيها المياه. وينبغي الشروع في برامج لإعادة شحن الطبقات الحاملة للمياه لإعادة مستويات المياه الجوفية إلى سابق عهدها. ومن اللازم، إضافة إلى ذلك، وضع لوائح وإجراء استثمارات موازية في مجال معالجة مياه الفضلات البلدية والصناعية بغية تحسين نوعية مياه الأنهار، مما يحد من مقتضيات تخفيضها ويزيد من إمداداتها.

والموجزات الاستثمارية الوطنية التي أعدت للبلدان الأفريقية، والتي قدرت احتياجات الاستثمار في المياه من أجل الزراعة والطاقة، على أساس الاسقاطات الاستثمارية على المستوى القطري وعلى صعيد أحواض الأنهار على السواء، تحتاج إلى رؤية موجهة نحو اتخاذ التدابير بوضوح واتفاقات وشراكات جلية قد تؤدي إلى اعتماد آليات ملموسة للخروج بهذه الاستثمارات إلى عالم الواقع، وهذه هي مسؤوليتنا!

أما وقد استعرضنا مختلف التحديات التي تواجهنا والفرص المتاحة لنا، فإنني أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالإجراءات الجماعية التي اتخذت للتصدي للتحديات التي تواجهها قارتنا. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع شركائها على إعداد إجراءات وستؤدي إلى تهدئة الأسواق عن طريق تدابير تنظيم المضاربة الموجهة إلى الأسواق، ومخزونات الحبوب العامة المتشاطرة، وتعزيز تمويل الواردات الغذائية، والمعونة الغذائية التي يمكن التعويل عليها؛ وإلى تشجيع الاستثمار في تدابير الحماية الاجتماعية التي تنطوي على الحوالات النقدية، وبرامج التقاعد والعمالة، وبرامج الصحة الوقائية والتغذية؛ وإلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى النمو الزراعي المستدام.

وفي إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تعمل المفوضية حالياً، من خلال أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ومع الشركاء التنمويين، على إعداد عدد من المبادرات ترمي إلى تخفيف وطأة آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإلى زيادة إنتاج الزراعة وإنتاجيتها وإلى تحسين الأمن الغذائي. وتشمل هذه المبادرات السوق الأفريقية المشتركة للمنتجات الغذائية؛ ومبادرة سياسات الأراضي في القارة الأفريقية؛ وإطار العمل من أجل الأمن الغذائي الأفريقي ومبادرة التغذية في عموم أفريقيا؛ والنهوض بمنظمات المزارعين الأفريقية؛ ونظم الإنذار المبكر؛ وتحسين البنية الأساسية الريفية والقدرات المتصلة بالتجارة من أجل النفاذ إلى الأسواق.

ونتيجة لعملية التشاور، التي بدأت في باكورة سنة 2008، اعتمد الاتحاد الأفريقي قراراً في مؤتمر القمة الثامن المعقود في يناير/كانون الثاني 2007، صادق فيه على برنامج المناخ من أجل التنمية. وبعد ذلك شرع كل من مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار ترتيبات لإنشاء أمانة مشتركة، في عملية ترمي إلى تحديد الأموال وتعبئتها من أجل البرنامج المذكور، بقصد تنفيذه في الموعد المحدد. ويوفر البرنامج، بالصيغة التي وضع بها، إطاراً استراتيجياً للمرحلة الأولى من عملية طويلة الأجل، ومتعددة القطاعات،

ومتعددة الجهات المعنية، وموجهة نحو تلبية الطلب، ترمي إلى التكيف مع تقلب المناخ وتغيره في أشد القطاعات التنموية حساسية لذلك في أفريقيا، بما فيها المياه والزراعة والطاقة، وذلك تحت قيادة الأمانة المشتركة.

إضافة إلى ما تقدم، ينفذ الاتحاد الأفريقي، من خلال مفوضية الاقتصاد الريفي، مشروعاً آخر اسمه مشروع رصد البيئة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا (AMESD) وفر الاتحاد الأفريقي بموجبه 21 مليون يورو. ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات محطات الأرصاد الجوية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتمكين من تحميل المعلومات من الساتل الأوروبي للأرصاد الجوية بحيث يمكن رسم السياسات السليمة على بيئة عن طريق زيادة القدرة على إدارة المعلومات في المؤسسات الإقليمية والوطنية الأفريقية المكلفة بمسؤوليات في القطاعات المتعلقة بالبيئة والمناخ.

ويعد الاتحاد الأفريقي أيضاً مبادرة السور الأخضر العظيم لإقليم الصحراء - الساحل الذي يمتد من السنغال إلى جيبوتي بوضع ترتيبات صون البيئة، شاملة زراعة الأشجار، لوقف التصحر.

ويمثل إضفاء الطابع المؤسسي على اللجان الوزارية الفنية الخاصة، ومثالها المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، خطوة حاسمة لتعزيز جهودنا المركزة على التنمية المستدامة للموارد الطبيعية في أفريقيا. وقد استكملت هذه العملية تقريبا ومن المتوقع أن يجري اعتمادها في قمة يناير/كانون الأول 2009، كما أنها ستمهد الطريق إلى توثيق التعاون بشأن القضايا القطاعية.

وينبثق عدد من الشراكات والمبادرات، مع الأدوات التمويلية المناسبة، عن الحوار الجاري على المستوى الأفريقي والدولي على السواء. وأعتقد، في هذا الصدد، أن من الحيوي اعتماد نهج متسقة لتنسيق تقدم أفريقيا صوب قطاع زراعي حسن التنظيم، واستراتيجية سليمة للأمن الغذائي، وموارد بشرية ماهرة في وزارات المياه والزراعة والطاقة، ولتحديد اتجاهات واضحة للزراعة في أفريقيا.

وختاماً، أود أن أقول إنه حتى يمكن للزراعة أن تطعم ما لا يقل عن 1.8 مليار نسمة في أفريقيا بحلول سنة 2050، فإنه يجب استخدام المياه المخصصة للزراعة بمزيد من الكفاءة واستحداث موارد جديدة للمياه. وحتى يمكن الوفاء باحتياجاتنا من المياه، سيكون على منظماتنا ومؤسساتنا أن تحدد أولويات لاستخدام المياه وتنميتها، وأن تدرس بعناية التوازن الصعب بين استخدام المياه من أجل الزراعة والمياه من أجل البيئة. وينبغي، فضلاً عن ذلك، استكشاف واختبار واعتماد نهج جديدة لتمويل المشروعات المتصلة بالمياه.

وأود أن أؤكد أيضاً التزام المفوضية الأفريقية بتوثيق عرى التعاون مع المجتمعين الأفريقي والدولي لتحقيق الأهداف المشتركة لقارتنا.

وأتمنى لكم مداولات مثمرة.

وشكراً على حسن إصغائكم.

كلمة رئيس المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه
صاحب المعالي BRUNO JEAN RICHARD ITOUA، الاتحاد الأفريقي

سرت - الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

- 1- يجب رفع مرتبة حالة بحيرة تشاد إلى المستوى الذي يتناسب معها ككارثة وجائحة عالمية عاجلة ومن المستصوب إنشاء لجنة دولية للنهوض ببخيرة تشاد.
- 2- إننا نرحب بمبادرة قائد ثورة الفاتح التي تأتي، بعد توصيات مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في مصر، وبتصدي بالمعالجة لحالة بحيرة تشاد.
- 3- لقد أعد المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه هذا المؤتمر وهو يؤيد جميع أشكال الإجراءات والدعوة لصالح بحيرة تشاد. وهو يستطيع، لهذه الغاية، طلب المعونة من مختلف شركائه: الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ 8 ووكالات الأمم المتحدة (الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلخ). كما أن الاستفادة من الوثائق التي يمكن أن يعدها ويعرضها مكتب نائب رئيس المجلس لدول وسط أفريقيا، الذي تتولاه الآن تشاد.
- 4- وقد وافقت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نيابة عن الدول المانحة للماء (جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وجمهورية وسط أفريقيا) وعلى أعلى مستوى (أي مستوى رؤساء الدول) على طرح دراسة جدوى عن تحويل المياه من أوبانغي إلى بحيرة تشاد، بتوصيات معنية، هي:
 - 1- تفويض المركز التشاركي للمشورة والخدمات (CICOS) في التحدث باسم البلدان المانحة للمياه، وباسم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتالي؛
 - 2- الشروع في الدراسة الخاصة بالتأثير البيئي في نفس الوقت وكجزء من دراسة تأثير المشروع على الحوض المانح للمياه؛
 - 3- طرح خطة عاجلة لصون موارد المياه في بحيرة تشاد وفي أوبانغي والكونغو على حد سواء.
- 5- ومن اللازم اتخاذ إجراءين خلال الفترة التمهيديّة لمشروع التحويل، هي:
 - (أ) الشروع في خطة عاجلة - لتسوية الآثار السلبية، مع اتخاذ تدابير للتكيف والإدارة المتكاملة والمستدامة والتغيير في السلوك والتكنولوجيات؛
 - (ب) إجراء تحليل للتطورات مع القيام، على وجه السرعة، بما يلي:
 - 1- إنشاء مرصد،

2- الأخذ بأسلوب النمذجة،

3- الأخذ بتدابير الوقاية (التكيف، الصون، ...)

6- من المهم النظر في الحالة الهشة للحوض المانح والأحواض الفرعية (الكونغو وأوبانغي) والترابط الذي لا بد وأن تفضي إليه عملية التحويل. لذلك فمن اللازم التعجيل بعملية تحسين إدارة حوض الكونغو واتخاذ جميع التدابير الضرورية للحوضين، لتجنب خلق كارثة مترتبة على الجهود المبذولة لمعالجة الكارثة الحالية.

ولنتذكر أن: حوض الكونغو:

- ثاني أطول أحواض الأنهار في العالم!

- أهم حوض مائي وحرصي يلزم المحافظة عليه في أفريقيا ليس من أجل القارة فحسب، لكن من أجل العالم أيضا.

7- الخلاصة: هناك حاجة ملحة إلى إنقاذ بحيرة تشاد وينبغي أن يستمر قائد ثورة الفاتح في حملة الدعوة إلى إنقاذ بحيرة تشاد.

كلمة مدير إدارة الزراعة والصناعات الزراعية

في مصرف التنمية الأفريقية

السيد ALY ABOU-SABAA

سرت – الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

إنه لما يشرف مجموعة مصرف التنمية الأفريقي تماما أن تشارك في هذا المؤتمر الرفيع المستوى عن موضوع "المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ". وأود، نيابة عن مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، توجيه الشكر إلى حكومة الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة الأغذية والزراعة على جهودها المنسقة بعقد هذا الاجتماع المهم.

إن تأييد الجمهورية العربية الليبية وقائدها، العقيد معمر القذافي، يبرز الدعم الذي ما برحت القارة تتلقاه خاصة بشأن القضايا المتعلقة بتنمية المياه والطاقة.

وأود أيضا الإعراب عن الشكر للدكتور جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، على الأسلوب البناء الذي اتبعته المنظمة التي يرأسها في العمل مع مصرف التنمية، وغيره من المؤسسات، بشأن هذا الاجتماع.

فالأمر يتعلق بجهد مبذول على صعيد القارة حقا لمواجهة التحديات الحرجة التي يطرحها استغلال وإدارة موارد المياه بكل من الزراعة والطاقة في أفريقيا.

لقد كانت تنمية الموارد المائية دائما في بؤرة التركيز الاستراتيجي الأساسي لمصرف التنمية الأفريقي. ففي سنة 2000 رسم المصرف سياسة للإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM)، بالاعتماد على خبرته بهذا القطاع. وكانت هذه السياسة مصدر إلهام لعدة مبادرات كبرى أهمها مبادرة إمدادات المياه والإصحاح في التعريف (RWSSI) ومرفق المياه الأفريقي (AWF). كما اشترك المصرف مع منظمة الأغذية والزراعة في الإعداد لتنفيذ العنصر الأول (إدارة الأراضي والمياه) من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد).

وكما أوضح، مع التشديد، من سبقوني في أخذ الكلمة، فإن كثير من البلدان التي واجهت ارتفاعا شديدا في فواتير استيراد النفط والغذاء لم تجد أمامها من خيار سوى اتخاذ تدابير لا تتوافر لها دائما مقومات الاستدامة. والمصرف على استعداد لتقديم الدعم، كما أنه سيقدمه بالفعل، لكفالة استمرار بلدان الإقليم الأعضاء فيه في تحقيق التقدم. وقد أعاد المصرف بالفعل تنظيم عنصر تعادل قيمته 200 مليون دولار أمريكي من حافظتنا الزراعية، بغية إتاحة آلية سريعة للاستجابة للموارد المطلوبة للتعجيل بتنمية الإنتاج الزراعي في الأجل القصير، وشراء الأسمدة والمدخلات. ونحن على دراية تامة بأن مثل هذه القضايا الغذائية، في اقتصاد يعتمد على مياه الأمطار، يمكن أن تنشأ بل وسوف تنشأ في

المستقبل، لذلك، فإننا ندعو إلى زيادة الاستثمارات المشتركة في المياه من أجل الزراعة والطاقة. والمصرف منكم حاليا في إعداد خطة عمل لزيادة تنمية تخزين المياه في أفريقيا بغية زيادة معدل تخزين المياه بنقطة مئوية واحدة خلال السنوات الست المقبلة. وسوف يسهم هذه الجهد، بالاقتران مع المدخلات الأخرى المطلوبة، بما فيها الحد من خسائر ما بعد الحصاد وإنشاء آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا، في زيادة الإنتاج الزراعي كما سيسهم في التخفيف من وطأة تغير المناخ. والمصرف فيما يخص المساهمة التي يقدمها بنفسه في سبيله إلى استثمار 1 مليار دولار أمريكي في القطاع الزراعي بحيث يصل مستوى حافطة استثماراته إلى 48 مليار دولار أمريكي قبل نهاية 2010.

أصبح تغير المناخ عقبة كبرى في سبيل التنمية في أفريقيا، حيثما تعرض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتأثيره على المياه خطير، وله تبعات سلبية شديدة بالنسبة لفرص حصول الأسر على المياه والطاقة والإنتاج الزراعي. ويتوقع آخر تقدير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إمكانية تعرض 250 مليون نسمة إضافية في القارة لزيادة الإجهاد المائي بحلول سنة 2020. ويمكن لتردي التهطل أن يزيد بصورة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي، مع توقع هبوط الإنتاج إلى النصف بحلول سنة 2020. وسوف يؤدي الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة إلى نقص في تدفقات المياه مما يحد من إنتاج الطاقة الكهرومائية. وخلال الاجتماعات الخاصة بتغير المناخ التي عقدت في وارسو وبوزنان، تم التشديد على أن الأزمة المالية الجارية ينبغي ألا تحوّل الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمعالجة قضايا تغير المناخ ولا القرارات الصعبة المقترنة بعملية التفاوض. ومن المهم أن يكون لأفريقيا رأيا وموقفا موحدًا في باكورة السنة المقبلة حتى تستطيع الإسهام بصورة ذات مغزى في هذه العملية.

وقد هيا المصرف و"أعاد تجهيز" نفسه للقيام بدور أكبر كثيرا في صياغة حل للمشكلة. فالمصرف يدرك أن أحواض الأنهار هي وحدات جغرافية مهمة للنظر في إدارة موارد المياه للوفاء بالاحتياجات من المنتجات الزراعية والطاقة في مواجهة مناخ متغير مع زيادة التركيز على الطاقة النظيفة. والمصرف، إضافة إلى إيلاء العناية الواجبة لمخاطر المناخ في عملياته، يقدم الدعم لتنفيذ خطة عمل حوض نهر النيجر، التي تتضمن عناصر رئيسية للبنية الأساسية للتخزين. كما يقدم الدعم لهيئة حوض بحرية تشاد لتحديد الحلول المناسبة في إطار الحملة الجارية لعكس اتجاه هذه البحيرة المهمة إلى التلاشي قريبا. فضلا عن ذلك، يدعم المصرف البلدان المشاطئة لنهر الكونغو في إنشاء منظمة لحوض النهر لإدارة موارده المائية بصورة متكاملة. ويشمل عدد من التدخلات الهامة الأخرى الدعم الذي يقدمه البنك لصندوق غابة حوض نهر الكونغو ولبرنامج معلومات المناخ من أجل التنمية في أفريقيا (CLIM DEV Africa).

وفيما يخص استغلال الموارد المائية لتوليد الطاقة، حيث طبيعة أفريقيا بإمكانية كهرومائية مهمة. لكن هذه الإمكانيات مازالت، لسوء الحظ، غير مستغلة. فالطاقة الكهرومائية التي يمكن استغلالها اقتصاديا لم تعبأ إلا بأقل من خمسة في المائة فحسب.

ويقوم المصرف بدور حفاز في تمويل المشروعات المتعددة الجنسيات المتعلقة بالطاقة. فخلال السنتين الماضيتين أسهم المصرف بموارد كبيرة في مشروعات الطاقة الكهرومائية ومشروعات الوصل المقترنة بها وتزعم مجموعة المصرف أيضا المشاركة في تمويل المشروعات المقبلة للطاقة الكهرومائية والأشغال المقترنة بها مثل: مشروع GIBE 3 للطاقة

الكهرمائية في إثيوبيا؛ ومشروع OMVG للطاقة في غرب أفريقيا؛ ومشروع مساقط Rusumo لإنتاج الطاقة الكهرمائية في أفريقيا الشرقية، مع توجيه ما يقدر بأكثر من 3 مليارات دولار أمريكي إلى القطاع. كما يساعد المصرف منظمات أحواض الأنهار (مبادرة وادي النيل، ومنظمة تطوير حوض نهر غامبيا، وهيئة حوض نهر النيجر)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن البلدان كل على حدة. ومن الجدير بالذكر أن المصرف أقر هذا العام تقديم منحة بمبلغ 14 مليون دولار أمريكي لتمويل الدراسة المتعلقة بتطوير موقع inga للطاقة الكهرمائية والوصلات المقترنة به. وهذه الدراسة هي أحد المشروعات الرائدة لخطة العمل قصيرة الأجل للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) التي أعدها المصرف بطلب من نيباد.

وفي صباح يومنا هذا، وخلال اليومين التاليين، سيقوم كبار إخصائيي المياه في أفريقيا بإعادة النظر في هذه القضايا العامة التي تكتنف الاستخدام المناسب للمياه من أجل الزراعة والطاقة. وربما لم تكن لهذه القضايا في أي مكان من العالم النامي أهمية تفوق أهميتها بالنسبة لقارتنا اليوم. لذلك فإن المصرف ينظم اجتماعا موازيا مكرسا لزيادة متوسط تخزين المياه للفرد كتدخل استراتيجي سيعزز فرص إنتاج الأغذية وتوليد الطاقة مع التصدي في الوقت ذاته لتحديات تغير المناخ. والمصرف ملتزم بمساعدة بلدان الإقليم الأعضاء فيه على زيادة طاقة تخزين المياه بما لا يقل عن 8.5 مليار متر مكعب خلال الفترة 2008-2013.

والجهات التي تمثل ذراع المصرف في القطاع الخاص تستعد بدورها لزيادة دعمها للزراعة فضلا عن إنتاج الطاقة.

وكلي ثقة في أن هذا المؤتمر سيحدد طرقا واضحة للتقدم في دفع عجلة الأمن الغذائي والطاقة من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا.

وأتمنى لكم تحقيق أفضل النجاح في مداولاتكم.

وشكرا.

كلمة السيد محمد علي
رئيس بنك التنمية الإسلامي

سرت - الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

إن استضافة الجماهيرية هذا الاجتماع لها أنصع دليل على الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الفاتح للعمل الأفريقي المشترك، ولدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكفاحه الفقر في هذه القارة التي تدين لكم بفضل جزيل.

وإنني لعلى ثقة أنني أنطق باسم جميع المشاركين وأنا أعبر عن خالص الشكر وجزيل العرفان من خلالكم إلى قائد ثورة الفاتح من سبتمبر وشعب ليبيا العزيز، لما نحظى به من عناية بين ظهرانيكم. ولا يفوتني أن أنوه باستنابته إياكم في افتتاح المؤتمر، وبالترتيبات المتميزة التي اتخذت لإنجاحه، بإذن الله؛ ولما حظي به الجميع من حسن الاستقبال وكرم الضيافة. وليس هذا بغريب من لدن الجماهيرية التي ما فتئت تحيط العمل الأفريقي المشترك بدعمها السخي، وما انفكت تخلع على مؤسستكم - بنك التنمية الإسلامي - رعايتها الكريمة.

والشكر موصول إلى منظمة الفاو على عقد هذا المؤتمر الهام تأكيدا للدور الحيوي الذي تلعبه المنظمة والاهتمام الخاص الذي توليه إلى القضايا التي تمس القارة السمراء. كما أشكر معالي الأخ جاك ضيوف لإتاحته الفرصة لبنك التنمية الإسلامي للمشاركة في هذه الفعالية الهامة.

وإن الجميع ليتطلع إلى نجاح رؤية القائد الاستراتيجية للقارة، وإحياء مكانة أفريقيا دوليا. ولقد كان أداء الاقتصاد الليبي في السنوات الماضية من أهم المبشرات على قيادة النمو بالقارة. كما أو ورشة الإعمار والتنمية الجارية في جو الانفتاح الاقتصادي هي مؤشر هام لجذب الاستثمار، ليتواصل حاضر الجماهيرية مع تالدها جسرا عريضا للتواصل الحضاري والمعرفي والتجاري بين أفريقيا وسائر أصقاع العالم.

لقد أحسنتم اختيار موضوع هذا المؤتمر الحاشد وتوقيتته. كيف لا ويغرق نصف سكان القارة في وحل الفقر والمسغبة، ويسبحون في تيه الحاجة وسوء التغذية. وأنتم بلقائكم هذا تريدون أن يلوح لهؤلاء في الأفق أمل في حياة كريمة هم بحاجة ماسة إليه.

نعم، أحسنتم، وخصصتم المحور الأول من منتداكم لدق ناقوس الخطر الذي سوف يعاينيه فقراء أفريقيا والعالم بسبب أزمة الغذاء. فالأزمات المتعاقبة تسير بمئات ملايين الناس القهقري، وتتدحرج بعشرات ملايين الأفارقة إلى برائن الفقر والإملاق.

وقد لبي البنك نداء اجتماعكم هذا، لما استأنس في الدعوة إليه من رغبة خالصة وصادقة في مساعدة أفريقيا للتصدي بصورة منهجية لقضايا ملحة وهامة، ولما وجد لدى القائمين عليه من عزم قوي على بحث ومعالجة أمور ظلت ضحية عقود من الإهمال، وحقبة من الغبش ضاعت بسببه ملايين المهج والأرواح.

وقد دل هذا الحشد المهيب على أنكم بدعوتكم للمواجهة الجماعية للتحديات، وبمنظركم السديد في الظواهر والمآلات، تحسنون قراءة التاريخ، وتحرصون على ألا يتكرر للأجيال القادمة ما حدث في الماضي القريب من مآس بسبب الجوع والمرض وأخواتهما.

بالأمس القريب، كانت دول أعضاء بالبنك تجادل لإقناع قيادات محافل التمويل الدولي بهذا السد أو ذاك؛ فتلقى أذنا صماء، عن دواعي الاستثمار المجزي في الكهرباء والماء. ويومئذ، كان بنك التنمية الإسلامي مع مؤسسات زميلة في مجموعة التنسيق حريصة على الإنصات لذلك الصوت، وإعطائه ما يستحق من عناية. وهكذا كان سد سنغلولو بالكاميرون براعة استهلال عمليات البنك كلها، ثم كان ماننتالي العظيم وسد جاما على نهر السنغال، وهلم جرا، وقد أبلت مجموعة التنسيق التي تضم بنك التنمية الإسلامي والصناديق العربية وصندوق الأوبك بلاء حسنا في الوقوف بكل قوة إلى جانب دول منظمة حوض نهر السنغال في بناء هذين السدين في وجه معارضة من جهات تمويلية أخرى في ذلك الوقت. والبنك — بعد أن اشتغل بالسدود على ضفاف أنهر القارة، سيعد اليوم بأن نهج العناية بالماء يحظى باهتمام متزايد.

بعد عهد التصامم — نجد الفقراء الذين دفعوا ثمن عقود من إهمال البنية الأساسية الزراعية والمائية — تشرّب أعناقهم اليوم لنتائج بحث جاد للاستثمار في المرافق المائية الزراعية في أفريقية، ويتوقون إلى أن يجيب المؤتمر عن أكثر من سؤال يشغل بال دول استطلت الفطام عن تمويلات المنشآت الكبرى، وتود الاطمئنان إلى تدفق سلس للموارد على المديين المتوسط والطويل، لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وكم في هذا الجمع من فرصة اعتبار وتأمل في نتائج خيارات الأمس القريب، حين أحكم الحصار على الاستثمار طويل الأمد في الزراعة، وغدا التفكير في وسيلته الأساسية كبيرة من الكبائر.

والمؤسف في هذه المرحلة بالذات، أنه ما أن اتضح دروس الماضي بالأزمة الغذائية، حتى جاءت الأزمة المالية ليتعلل بها البعض لتقليص مساعداته لمكافحة الفقر في أفريقيا؛ حتى لو كانت هذه الجهات تجمع في فترة قصيرة مئات المليارات لإنقاذ بنوك الأغنياء، تاركة من عندهم الغذاء مسألة حياة أو موت، لتفاعلات الأزمات.

إنه لا عذر لنا اليوم في عدم الاستجابة الواسعة لدواعي مضاعفة الإنتاج الغذائي في البلدان الأفريقية، سواء كان ذلك من باب العون الرسمي للتنمية أم من باب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الباب فرص استثمار مربحة لا تكاد

تنضب. وإننا لندرك ضآلة المبالغ المطلوبة لهذا الاستثمار إزاء الدعم المالي للمزارعين في بلدان متقدمة، ناهيك عما تنفقه على مشتريات السلاح وآلات الحروب التي لا تولد إلا فقرا وجوعا.

وإن بنك التنمية الإسلامي مساهم مع مجموعة التنسيق - بقدر الإمكان في مواجهة هذا الطلب الحيوي بكل مسؤولية. وهو اليوم يدعو إلى شراكة استثمارية بين دول حباها الله بموارد طبيعية - من ماء وتربة - ودول حازت معارف وخبرات متقدمة في فنون الزراعة، ودول ذات أسواق ورؤوس أموال.

ويرى البنك أن الوقت ملائم أكثر من أي وقت مضى أو سيأتي لنجاح هذه الشراكة. وسوف يسخر البنك - على سبيل الأولوية - موارد متأتية من مبادرة إعلان جدة لدعم زهاء عشرين من الدول الأعضاء الأقل نموا في أفريقيا.

غير أنه لا يجدر بنا أن نكتفي من هذا المؤتمر أو غيره بأن يدعو إلى زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان الأفريقية أو وضع هذا القطاع في صميم أجندة التنمية لتخفيض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015.

بل لا بد من الارتقاء إلى مستوى آخر، مستوى نضع فيه الخطط لمواجهة التحديات، ويستأثر فيه بالاهتمام ببناء القدرات الفعلية لإمكان الوصول المقصود.

لا بد من التحدث بلغة جديدة، لغة الإنجاز والتنفيذ، مهما تطلب ذلك من المعارف والمهارات وحسن الممارسات. ولا بد من تضافر جهود الجميع لتوفير كل ما يحتاجه الإنتاج من منشآت، ومن مرافق وطرق ومسالك لتسويق المنتجات. ولا عذر للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة تعتمد بشدة على الزراعة لتحقيق النمو الكلي، في عدم تخصيص 10 في المائة من الإنفاق العام لذلك القطاع.

وأهم ما يعبر به العالم عن الاستعداد الجاد لحل دائم لمشكلة الجوع، هو تعزيز النظام الدولي القائم على العدالة الاجتماعية، ونبذ الحروب ولغة الاحتلال والإذلال، والكف عن توليد الصراعات وتغذيتها وتنميتها. ما ذنب أهل دارفور حين يشح الماء، ويجور الرعي، فيتحدث السلاح وتسكت حفارات الآبار. وما ذنب الصوماليين؟

ثم ما ذا نحن فاعلون بنهر تشاد الذي تنتزعه منا عوامل الطبيعة جهارا نهارا؟

دعونا نعمل جميعا لدعم قدرات البحث العلمي وترشيد إدارة الموارد في مجال الزراعة، وتقديم خطوط تمويل لمشروعات زراعية، وتنظيم مؤتمرات لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار، وبناء شراكات ينطلق بها عنان الزراعة، وتفتح أبواب وسبل للخلاص من برائن الفقر. ألا هلموا إلى ذلكم العمل الرائع بكل المقاييس.

أختتم فأعرب، مرة أخرى، باسمكم جميعا عن جزيل الشكر وأجل الثناء على كرم الوفادة، وحفاوة الاستقبال لجميع المشاركين. وختاما أتضرع إلى الله العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أفريقيا وريقيها وازدهارها، إنه قريب مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

كلمة مدير الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

السيد JOSUÉ DIONÉ

سرت - الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

أود أن أنقل إليكم التحيات الحارة للسيد Abdoulie Janneh، نائب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، الذي قد قرر التواجد هنا بنفسه، لكنه بأسف لعدم تمكنه من ذلك بسبب قيود رئيسية ظهرت في آخر لحظة. وهو يعرب لكم عن تقديره لعقد هذا المؤتمر المهم ويكرر التعبير عن التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التام بدعم تنفيذ نتائجه.

إن هذا المؤتمر حاسم في أهميته حقا، حيث إنه يقودنا إلى معالجة عقدة حرجة للتنمية المستدامة في أفريقيا، هي عقدة التشابك بين قضايا المياه - الزراعة - الطاقة. وهذه العقدة حرجة لأنه يمكن للمرء أن يقول إن النهوض بالزراعة في أفريقيا يعتمد اعتمادا مزدوجا على المياه: يعتمد على المياه مباشرة لزيادة الإنتاجية والإنتاج وكفالة استقرارهما على مستوى المزرعة، والاعتماد على المياه من أجل الطاقة لدفع الأغذية والزراعة إلى أعلى سلم القيمة، خاصة عن طريق تنمية الصناعات الزراعية.

والمؤتمر يأتي أيضا في الوقت المناسب حيث إنه يرمي إلى توفير متابعة، أكثر توجهها نحو اتخاذ التدابير، لمجموعة من الاجتماعات الأفريقية على مستوى المؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن المشاق المترتبة على مجموعة متشابكة من الأزمات العالمية، بما في ذلك الأزمة الغذائية، وأزمة الطاقة، والأزمة المالية، وتغير المناخ. وإذا كان يمكن اعتبار معظم هذه الأزمات جديدة على المستوى العالمي، فإن أيا منها لا يعتبر جديدا حقا بالنسبة لأفريقيا.

والارتفاع الشديد الذي لحق أسعار الأغذية مؤخرا قد ضاعف فقط من الحالة القاسية للانعدام الهيكلي للأمن الغذائي في كل أرجاء أفريقيا. فحتى قبل الأزمة الغذائية العالمية، كان الفقر المدقع والجوع المزمع يطلان أكثر من 40 في المائة و25 في المائة على التوالي من مجموع سكان الإقليم. كما أن هذا قد حدث رغم ارتفاع الواردات التجارية من الأغذية وتزايد المعونة الغذائية. ويستفاد من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن الأزمة الغذائية العالمية قد أدت إلى إضافة 24 مليون نسمة إلى عدد من يعانون من الجوع في أفريقيا.

ويصدق الشئ نفسه بالنسبة للطاقة. فأفريقيا تمثل أكثر من 14 في المائة من سكان العالم إلا أن نصيبها من استهلاك الطاقة الحديثة يقتصر على 3 في المائة من الاستهلاك العالمي. ومعدل كهرية القارة هو أدنى معدل في الأقاليم الرئيسية للعالم. فنسبة من يتمتعون بالكهرباء حاليا يقتصر على 25 في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى وأقل من 20 في المائة من سكان الريف في القارة. فضلا عن ذلك، تفيد التوقعات بأنه لو استمر العمل في هذا المجال بمعدلاته الحالية، فسيظل نصف سكان أفريقيا محرومين من الكهرباء في سنة 2030.

واقتران ما تقدم بارتفاع تكاليف الطاقة، وزيادة قيمة فواتير الواردات الغذائية، وتكاليف التدابير المالية المتصلة بذلك والتي تتخذ للتكيف مع هذه الأوضاع، يؤدي إلى زيادة الحد من قدرة البلدان الأفريقية من الاقتصاد في مواردها الخاصة وتعبئتها واستثمارها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصفة عامة، والهدف المتعلق بتخفيض الفقر والجوع بصفة خاصة.

ونحن نعلم أنه لو لم تتخذ إجراءات حاسمة وسليمة للتكيف، فإن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم هذه الصورة الكئيبة. فسوف نعرض قيودا قاسية على الزراعة في أفريقيا عن طريق تقليص الرقعة الصالحة للزراعة واختصار الفترة المتاحة لنمو المحاصيل وتخفيض غلة الزراعة البعلية. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة القيود في مجال الطاقة عن طريق مزيج من العوامل المتمثلة في هبوط تدفقات المياه إلى سدود توليد الطاقة الكهربائية وزيادة نضوب موارد الطاقة المتولدة من الكتلة الحيوية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إعاقة التنمية الصناعية، خاصة تنمية الصناعات الزراعية، في أفريقيا.

وهذه الصورة القائمة لحالة الزراعة والطاقة ومصيرهما في أفريقيا تضرب جذورها بعمق في الإنجازات المتحققة حتى تاريخه والالتزامات المعقودة لاستغلال وتنمية موارد المياه الهائلة في أفريقيا من أجل الزراعة والطاقة في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإننا نتفق جميعا على أن سجل الإنجازات المتحققة حتى الآن يدنو كثيرا من المستوى المطلوب والممكن. فبالاقتصار على استغلال 4 في المائة فحسب من موارد المياه المتاحة في القارة في الوقت الحالي، تقتصر مساحة الأراضي المروية على 10 في المائة من الأراضي الزراعية، ولا يستغل سوى 7 في المائة من إمكانيات توليد الطاقة الكهربائية. وهناك بوضوح متسع كبير للعمل في هذا المجال.

ومن المؤكد أن التزامات على مستوى سياسي رفيع بتنمية موارد المياه والزراعة والطاقة في أفريقيا قد أعلنت وتكررت في الفترة الأخيرة؛ ومن ذلك إعلانات مابوتو في سنة 2003، وسرت هنا في سنة 2004، وجوهانسبرغ في سنة 2005 وأبوجا في سنة 2006، وشرم الشيخ في سنة 2008. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير من العمل اللازم لمتابعة هذه الالتزامات وترجمتها إلى إجراءات فعلية. وتعبير عن ذلك بكثير من البلاغة النتيجة التي انتهى إليها تقرير صدر مؤخرا عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والوحدة الزراعية التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في سنة 2007، ومفادها أن سبعة بلدان فحسب قد وفّت بالالتزام المعقود في مابوتو بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من موارد الميزانية الوطنية للتنمية الزراعية والريفية بحلول سنة 2008.

ومن اليسير فهم أن موارد الميزانية في البلدان الأفريقية، وقد أجهدت إلى أبعد الحقوق سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تخضع لعمليات تخصيص بالغة الصعوبة. إلا أنه ينبغي التأكيد، مع ذلك على أن توجيه الاستثمارات في حينه إلى الموارد المائية لإطلاق القدرات الكاملة لقطاعي الزراعة والطاقة، من شأنه أن يعمل إلى حد بعيد

على نمو الاقتصاد والعمالة على نطاق واسع ، وأن يفتح أمام أبناء أفريقيا ، بالتالي طريقا سليما للتخلص من براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وهذا مجال يمكن للتعاون والتكامل الإقليميين فيه أن يساعد على التصدي للتحدي المطروح. وبالفعل، فإن توحيد وتحديد الجهود بشأن التنمية النظامية لسلسلة قيمة متكاملة على الصعيد الإقليمي للسلع الغذائية والزراعية الاستراتيجية، على النحو المعتمد في مؤتمر قمة أبوجا للأمن الغذائي، من شأنه أن يضيف قيمة كبيرة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وعلى نفس الغرار فإن الجهود التي تبذل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية موارد المياه والطاقة المشتركة في أفريقيا تتيح، بالطبع، تحسين التعاون والتكامل الإقليميين. لذلك فإن استنباط وتنفيذ آليات وإجراءات فعالة لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتكامل الإقليمي تستحق أن تولي عناية خاصة في المستقبل.

واستكمال الجهود التي تبذلها أفريقيا لحشد واستثمار المزيد من الموارد المحلية في المياه من أجل الزراعة والطاقة، يقتضي من الشركاء التنمويين أيضا إعطاء الأولوية للوفاء بالتزاماتهم للقارة. وفي هذا الخصوص، فإن الأفعال، مع الأسف، متخلفة كثيرا عن الأقوال.

وكما لا يخفي عليكم، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بتقديم أقصى قدر من الدعم لأفريقيا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد كانت المياه والزراعة والطاقة باستمرار مجالات ذات أولوية في هذا الصدد. ونحن الآن نعمل في شراكة، خاصة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لمساعدة البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها على إعداد وتنفيذ المتطلبات اللازمة، في ميادين التكنولوجيا والبنى الأساسية والمؤسسات والسياسات، للنهج الإقليمي لتنمية سلسلة القيمة للسلع الاستراتيجية والغذائية والزراعية.

وللمساعدة في التصدي لتحديات تغير المناخ، فقد قمنا، في شراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي، بإعداد والمشاركة في تنفيذ برنامج لمعلومات المناخ من أجل التنمية في أفريقيا. وينص هذا البرنامج على زيادة قدرات المؤسسات والجهات المعنية الرئيسية في أفريقيا على تحسين البيانات وعمليات الرصد المتعلقة بالمناخ، وأجهزة المعلومات، والسياسات وممارسات إدارة المخاطر في القطاعات الحساسة للمناخ، مع التركيز بصفة رئيسية على المياه والزراعة والطاقة. وبغية إحراز التقدم في عنصر السياسات وإدارة برنامج معلومات المناخ المذكور، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في إنشاء مركز أفريقي لسياسة المناخ من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تعميم الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في سياساتها وأطر عملها الإنمائية وقيادة العملية الاستثمارية المتصلة بذلك.

وفي الختام، أستأذنكم في التشديد مرة أخرى على أن تركيز هذا المؤتمر رفيع المستوى على تحقيق نتائج موجهة نحو اتخاذ التدابير لإحراز تقدم حاسم في تنمية موارد المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا هو تركيز حيوي في أهميته وجاء أيضا في الوقت المناسب. ونحن نتطلع في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم تنفيذ هذه النتائج.

وشكرا.

ممثل شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا

CHEIKH MOUHAMADY CISSOKO السيد

سرت – الجماهيرية العربية الليبية، 15-17 ديسمبر / كانون الأول 2008

ها نحن، بعد منتدى بورتو أليغري بشأن الأراضي، نجتمع في أفريقيا لمناقشة موارد المياه في القارة.

وأود أن أوجه الشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأفريقي وليبيا على ضم منتدى الفلاحين الأفارقة إلى هذا الاجتماع المهم. فما زال وزن المزارعين الفلاحين غالبا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهم مستهلكون للماء للاحتياجات الشخصية (الشرب والإصحاح والنظافة) ومن أجل إنتاج الأغذية.

ويأتي هذا المورد الحيوي من احتجاز مياه الأمطار أو من استرجاعها من المياه الجوفية أو جلبها من المياه السطحية. وقد بثت فينا وفرة المياه عقيدة شعبية مفادها أن "إدارة المياه مسؤولية الله أو السلف" أو أن "بعض الأزمات عقابا لنا على أخطائنا...".

وتنبئنا المعلومات العلمية التي يزداد توافرها للمؤسسات الأفريقية ولباحثينا بأن:

- 1- معدل التهطل يزداد تقلبا وتفرقا (انظر عدم انتظام معدل التهطل (في المائة) على الأرض من سنة 1900 إلى سنة 2005: بموافقة كريمة من Courtesy Amadou، وTh. Gaye، 2008، و *of Projected Patterns of Precipitation Changes*، ولنفس المؤلفين *Indice Pluviométrique au Sahel 1905-2005 (Agrimet data)* بموافقة كريمة من Abdou Ali وThierry Lebel).
 - 2- الأمطار تؤثر على موارد المياه وهي السبب الرئيسي للانجراف (مؤشر معدل التهطل السنوي لعام 2006: متاح للإطلاع بالمجان).
 - 3- موارد أفريقيا من مياه أحواض الأنهار ستصبح غير كافية قرب سنة 2025 (انظر Sharma وآخرين، 1996).
 - 4- عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء قد تفقد مجاري المياه فيها ما لم تتخذ إجراءات وقائية، كما في حالة بحيرة تشاد *Atlas of our Changing Environment*، برنامج الأمم المتحدة للبيئة *Grid Arendal*.
 - 5- حكماءنا وشيوخنا يتحدثون عن قرب الخطر ويشيرون دوريا إلى هبوط منسوب المياه والصلة الواضحة بين سقوط الأمطار ونوعية الأرض الصالحة للزراعة وكميتها ومدى توافر الموارد الحرجية.
- والشكوك وأوجه القلق ملموسة في قرانا ومجتمعاتنا المحلية ولدى الباحثين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات.

وهذا الاتجاه لا ينتهي وتلاحظ منظمات الفلاحين الأفريقية بمرارة وكثير من القلق:

- أن هبوط التدفقات في مجارينا المائية الرئيسية يمكن أن يستمر؛
- أن التغير المستمر يقضي على آلاف الهكتارات من الأراضي المنخفضة والأهوار والأنهار في كل عقد من القعود؛
- أن الأراضي الرطبة الداخلية معرضة للخطر؛
- أن مستويات المياه الجوفية آخذة في الانهيار؛
- أن نوعية المياه آخذة في التردّي؛
- أن الحصول على الموارد الطبيعية الإنتاجية سيمثل أكبر تحدّ تواجهه إدارة مخاطر الصراع بين السكان الذين سيبلغ عددهم 1.5 مليار نسمة في ظرف 30 سنة.

وقد دعانا كل ذلك إلى استنتاج أن خطر التعرض لتقلب المناخ وتغيره يحدق بشدة بقارتنا العزيزة، خاصة بسبب قدرتنا المحدودة على التكيف مع الأحداث وتوقعها.

فهل يعني ذلك نهاية مغامرتنا؟ كلا، ليس الأمر كذلك بأي شكل من الأشكال. ذلك أنه يمكننا التعامل مع الأحداث واستباقها.

وأعتقد أن التزام رؤساء دولنا بتعبئة الموارد لصالح مواردنا المائية وإنتاجنا للطاقة يمثل برنامجين سيدفعان إلى الاستثمار في مجارينا المائية ومراقبتها عن كثب.

واستزراع الأسماك والري يمثلان إجراءين لتحسين إدارة الموارد وحمايتها؛ كما أن تنمية زراعة الأرز والذرة تقتضي حماية أراضيها المنخفضة.

هذه ثلاثة خيارات من بين خيارات عديدة، لكنني أعتقد أن مفتاح النجاح لأي شئ تفعله هو توعية الناس وتعبئتهم، ودعم البحوث، وإجراء التحليلات متعددة التخصصات والموجهة إلى اتخاذ الإجراءات، وتعزيز مؤشرات خلق الثروة، وتشجيع الطاقة النظيفة، والتخطيط بعناية للموارد اللازمة لتوجيه الناس إلى التصدي للتحديات واغتنام الفرص الحالية والمقبلة.

إن منظمات المزارعين الفلاحين في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، عاقدة العزم على إقامة منظمة للمزارعين الفلاحين تغطي عموم القارة، وتحيي المزارعين الفلاحين في ليبيا والمغرب العربي، وتشيد بمنظمة الأغذية والزراعة لما تقوم به من تدخلات وتبادلات، وتشكر الاتحاد الأفريقي والمفوضية الاقتصادية لأفريقيا على عملية التعبئة التي تضطلع بها، وتشجع رؤساء الدول على تشجيع مجرى التاريخ بالبت في ما يمكن عمله وما ينبغي عمله.

شكرا على جميل إصغائكم.

الملحق الثاني

جدول الأعمال والجدول الزمني المعتمدان

الاثنين 15 ديسمبر/كانون الأول

الجلسة العامة

الساعة 9.30 – 13.00

افتتاح المؤتمر

- انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر (1)
- اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني (2)
- تشكيل لجنة الصياغة لإعلان المؤتمر والترتيبات الأخرى (3)
- كلمة البلد المضيف
- كلمة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
- كلمة الاتحاد الأفريقي
- كلمة مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه
- كلمة مصرف التنمية الأفريقي
- كلمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- كلمة البنك الإسلامي للتنمية
- كلمة ممثل منظمات المزارعين
- بيانات رؤساء الوفود

استراحة الغداء

الجلسة العامة

الساعة 14.30 – 18.30

بيانات رؤساء الوفود

اجتماع مواز

الساعة 14.30 – 16.30

مصرف التنمية الأفريقي: مقارنة استراتيجية حول المياه من أجل الطاقة والزراعة

اجتماع مواز

الساعة 16.30 – 18.30

- 1- تجمّع دول الساحل والصحراء: أزمة الغذاء في دول تجمّع الساحل والصحراء: الإجراءات الطارئة والتوقعات المستدامة

2- المبادرة من أجل المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا: شراكة جديدة من أجل المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا

الساعة 20.00 – 22.00

مأدبة العشاء الرسمية للمؤتمر

الثلاثاء 16 ديسمبر/كانون الأول

الساعة 10.00 – 12.30 اللجنة العامة (الجلسة الأولى)

توقعات الطلب على الأغذية والطاقة حتى عام 2015 والإسقاطات للفترة 2030-2050 (4-1)

الساعة 10.00 – 12.30 لجنة الصياغة

استعراض مشروع نص الإعلان

استراحة الغداء

الساعة 14.30 – 16.30 اللجنة العامة (الجلسة الثانية)

تحديد متطلبات الاستثمار للتحكم بالمياه في أفريقيا (4-2)

الساعة 16.30 – 18.30 اللجنة العامة (الجلسة الثالثة)

آليات التمويل واستراتيجيات تنفيذ التحكم بالمياه في أفريقيا (4-3)

الساعة 14.00 – 17.30 لجنة الصياغة

استعراض مشروع نص الإعلان

الأربعاء 17 ديسمبر/كانون الأول

الساعة 09.30 – 11.30 مناقشات حول مائدة مستديرة

إنقاذ بحيرة تشاد (5-1)

الساعة 11.30 – 13.00 مناقشات حول مائدة مستديرة

الشراكة من أجل تمويل استخدام المياه في الزراعة والطاقة في أفريقيا (5-2)

الساعة 11.30 – 13.00 اجتماع مواز

وكالة التنمية الاقتصادية من أجل أفريقيا: نقل التكنولوجيا في قطاعي المياه والطاقة في أفريقيا

استراحة الغداء

الساعة 15.00 – 16.00

اعتماد التقرير والإعلان النهائي (6)

الساعة 16.00 – 16.30

مراسم اختتام المؤتمر

الساعة 16.30 – 17.30

مؤتمر صحفي

الملحق الثالث

تشكيل لجنة الصياغة

الرئيس :	الجمهورية العربية الليبية : السيد علي رحومة
الجزائر :	السيد Omar BOUGUERA
الكونغو :	مدير إدارة المياه من أجل الزراعة ، وزارة موارد المياه السيد Charles NGANGOUE
غينيا :	رئيس اللجنة الاستشارية الفنية – المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه السيد N'Famara CONTE
كينيا :	المدير الوطني للهندسة الريفية ، وزارة الزراعة السيد Daniel Kdwoli BARASA
ليسوتو :	المدير العام ، مجلس الري الوطني السيد Mohale SEKOTO
المغرب :	السكرتير الأول ، وزارة الزراعة والأمن الغذائي السيد Bataung LELEKA
موزامبيق :	السكرتير الأول ، وزارة الموارد الطبيعية السيد El Mahdi ARRIFI
تنزانيا :	المهندس الأول ، إدارة الهندسة الريفية وزارة الزراعة ومصايد الأسماك البحرية السيد Delario SENGO
زيمبابوي :	مدير مكتب الأنهار الدولية السيد Mbogo Paul FUTAKAMBA
	مدير الري ، وزارة المياه والري السيد Conrade ZANRI
	نائب مدير ، وزارة الزراعة

الملحق الرابع

تقارير الاجتماعات الموازية

(أ) النهج الاستراتيجي الذي يأخذ به مصرف التنمية الأفريقي في ما يتعلق بالمياه اللازمة للزراعة والطاقة

رئيس فريق الخبراء المخصص لهذا الاجتماع الدكتور Aly Abu Sabaa، مدير الزراعة والصناعات الزراعية (مصرف التنمية الأفريقي) وشارك فيه كل من السيدة Rhoda Peace Timusiime، مفوض الاقتصاد الريفي والزراعة في الاتحاد الأفريقي، والدكتور Bruno Itoua، رئيس المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه (وزير الطاقة والموارد المائية في الكونغو)؛ والدكتور Alex Bleriot Momha، بهيئة حوض بحيرة تشاد.

وقدم خبراء مصرف التنمية الأفريقي (المصرف) ثلاثة عروض عن: (1) استراتيجية قطاعي المياه والطاقة؛ (2) دعم المشروعات المقررة والجارية لتنمية الطاقة الكهربائية في أفريقيا؛ (3) الاستخدام متعدد الأغراض للمياه. وقد أبرزت العروض القضايا الرئيسية التالية:

- يعد المصرف تدخلات استراتيجية عن مد فترة تتراوح بين السنوات الثلاث إلى السنوات الست القادمة لتعبئة 10 إلى 11 مليار دولار توجه إلى البنية الأساسية بما في ذلك البنية الأساسية للمياه من أجل الزراعة والطاقة ويتم توجيهه 15 إلى 20 في المائة منها عن طريق الأطر الإقليمية القائمة مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - نيباد.
- عمم المصرف تقييم آثار تفيد المناخ كشرط لتمويل مشروعات البنية الأساسية.
- تتمثل الاستراتيجية المعتمدة للأجل المتوسط (2008-2012) في تعزيز النمو الزراعي كوسيلة فعالة للحد من الفقر في المناطق الريفية.
- تدخل زيادة القدرة على تخزين المياه بنسبة واحد في المائة في كل سنة من السنوات الست القادمة وذلك في إطار خطة تنمية المياه وتفعيل آلية الأسمدة في أفريقيا في مجالات الأولوية لتدخلات المصرف.
- تم تحديد عدد من البلدان لدعمها في مجال المياه من أجل الزراعة بحافطة مالية تبلغ 2 225 مليار دولار أمريكي.
- يقوم المصرف بدور حفاز لاجتذاب مستثمرين آخرين، بما في ذلك عن طريق عقد الشراكات مع القطاع العام والقطاع الخاص لتعبئة الموارد من أجل تنمية الطاقة الكهرومائية في أفريقيا. وقدم سد توليد الطاقة الكهرومائية- الذي يقام Inga في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير الطاقة للأقاليم المجاورة - كنموذج لدعم المصرف لتنمية اتحادات القوى الكهرومائية.
- يخطط المصرف الآن لتوجيه ما يعادل 4 مليارات إلى برنامج الطاقة الكهرومائية بقصد توفير نحو 20 في المائة من تمويل المشروع. ويمكن للدول الاقتراض من المصرف شريطة اختصاص تنمية الطاقة بأولوية على الصعيد الوطني.
- ينبغي أن تكون المشروعات الناجحة متعددة الأغراض كما ينبغي النظر، منذ البداية، في تقسيم التكاليف والفوائد. وينبغي أن يشمل التصميم جوانب الرقابة والولاية القانونية (القضايا المتعلقة بالسيادة، وحيازة الأسهم، إلخ).

وشددت المناقشة على ضرورة اتخاذ إجراءات للوفاء بالحاجات الريفية الحيوية إلى الطاقة والمدخلات من أجل القطاع الزراعي. كما أبرزت قضية الملكية والاستثمارات التي تقدمها البلدان من ميزانيتها الخاصة على أساس أولويات محددة في مجال المياه والطاقة والزراعة، فضلا عن الحاجة إلى مراعاة البيئة المالية المتغيرة نتيجة لدخول لاعبين جدد، يهتمون بالقطاع الزراعي، كالصين والهند والبرازيل على سبيل المثال.

(ب) الأمانة الغذائية في بلدان تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD): الإجراءات التي تُتخذ في حالة الطوارئ ومراعاة مقتضيات الاستدامة

يجري، بدافع من الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وشركاء هذا الاتحاد وتلك الدول، اتخاذ عدة مبادرات ترمي إلى القضاء على الإحساس بانعدام الأمن الغذائي نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. وهذه المبادرات، المتخذة على جميع المستويات ترمي إلى تقديم مساعدات الطوارئ للمزارعين وإلى رسم سياسات للاستثمارات الزراعية على الأجلين المتوسط والطويل.

ويقصد هذا الاجتماع إلى تعبئة المزيد من الجهات الفاعلة للنهوض بتنسيق الجهود والإجراءات المطبوعة بطابع الهوية لزيادة فعالية التنقلات الموجهة إلى المجموعات السكانية التي تعاني من هشاشة الأوضاع. وقد عرضت وكالات مختلفة الإجراءات المتخذة حتى تاريخه لتحقيق ما تقدم، وذلك على النحو المعروض أدناه.

- أوجز العرض الذي قدمه تجمع الساحل والصحراء باستخدام برنامج باور بويونت الأنشطة التي تم الاضطلاع بها للتصدي للأزمة الغذائية. والمشكلات الزراعية في أفريقيا ذات طابع هيكلية أكثر مما هو ظاهري. وهناك حاجة إلى البيانات من أجل المؤشرات كما أن من اللازم تعزيز القدرات.
- تتألف مبادرات منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الارتفاع الحاد في الأسعار من مرحلتين: (1) تقديم مساعدات الطوارئ؛ (2) تحقيق الاستقرار في الحالة عن طريق الحد من هشاشة الأوضاع وزيادة القدرة على التكيف، مع عدم الاقتصار على النظر في الإنتاج الزراعي فقط ولكن أيضا في قضايا أخرى مثل الطرق والأسواق، إلخ.
- إن مصرف التنمية الأفريقي: (1) يوفر البذور والأسمدة؛ (2) يخطط لزيادة تخزين المياه بمعدل واحد في المائة في السنوات القادمة؛ (3) ينفذ برنامجا يرمي إلى تحسين إنتاج الحبوب، ابتداء بالأرز (مبادرات الأرز الجديدة لأفريقيا)؛ (4) يقدم الموارد لتحسين إدارة المشروعات عن طريق التدريب في مختلف الوزارات؛ (5) يعطي أولوية أعلى للمشروعات الداخلة في الإنتاج الزراعي.
- شددت شراكة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى التركيز على الزراعة، وتنسيق تدخلات الجهات المانحة لتعزيز القدرة والحد من ثغرة المعرفة داخل منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية.

وأوصى الاجتماع بما يلي :

- ينبغي للاتحاد الأفريقي وتجمع الساحل والصحراء وضع ترتيبات لتشاطر الخبرة بالتحكم في المياه بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبلدان شمال أفريقيا حيث تم اكتساب قدر كبيرة من الخبرة الجيدة. وطلب من مصرف التنمية الأفريقي المساعدة في إعداد برنامج منسق للمساعدة الفنية. وينبغي إيلاء العناية الواجبة للمزايا النسبية لكل إقليم فرعي. وفي هذا الصدد، تم التنويه إلى التعاون بين تجمع الساحل والصحراء والتجمع الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.
- ينبغي التأكيد على أهمية التكامل الإقليمي الفرعي فضلا عن التعاون على مستوى أحواض الأنهار والكهربية وتجارة الأغذية.
- آثار برنامج تقديم إعانات الدعم الجاري تنفيذه في ملاوي لمساعدة المزارعين على الحصول على المدخلات الزراعية، الكثير من الاهتمام ويمكن استفادة دروس كثيرة منه. كما أنه يمكن الإقتداء بتجربة المغرب في ميدان الزراعة الحديثة والزراعة الاجتماعية.
- يعتبر انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي قيادا رئيسيا للتنمية الزراعية المستدامة، ودعا الاجتماع إلى توافر الإرادة السياسية لتهيئة البنية السياسية والتشريعية والاقتصادية المفضية إلى هذه التنمية.

(ج) شراكة مياه الزراعة (AgWA): الشراكة الجديدة من أجل المياه اللازمة للزراعة في أفريقيا

قدم خبير استشاري تقرير الشراكة من أجل المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا، فقال إن الاعتراف تزايد مؤخرا بأهمية المياه المستخدمة في الزراعة بالنسبة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والأمن الغذائي. وتقوم الآن الحكومات الوطنية والوكالات التنموية الدولية بإعادة تركيز أنشطتها على المياه المستخدمة في الزراعة وتلتمس طرقا جديدة لتعميم الاهتمام بها في العمل السياسي والتنموي. وقد اتخذت خطوة كبرى في هذا الاتجاه في تونس إبان أسبوع المياه الأفريقي الأول في شهر مارس/آذار 2008 وذلك بإنشاء شراكة جديدة من المياه المستخدمة في الزراعة في أفريقيا.

وترمي هذه الشراكة إلى إعادة الاهتمام بالمياه المستخدمة في الزراعة إلى الشركاء التنمويين ومتخذي القرارات السياسية. وهي أداة لتعبئة الإرادة السياسية لزيادة الاستثمارات في المياه المستخدمة في الزراعة. وتشمل العناصر الرئيسية للشراكة ما يلي:

- الدعوة إلى نشر رسائل إيجابية ومتسقة بشأن المياه المستخدمة في الزراعة.
- تعزيز تعبئة الموارد من أجل إعداد خطوط الأنابيب والاستثمارات.
- تنسيق برامج الشركاء ونهجهم لكل بلد على حدة.
- تبادل المعرفة والتعلم.

وفي حين قامت بعض الجهات الشريكة (مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والهيئة الدولية للري والصرف، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والبنك الدولي، ونيباد، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) بإبلاغ الشراكة بالمساهمات التي يمكنها تقديمها، فما زال على شركاء آخرين أن يقدموا المعلومات المطلوبة وما زال باب المشاركة

مفتوحا. وقد تم الاتفاق على أن يستضيف مصرف التنمية الأفريقي أمانة الشراكة وأن تصبح هذه الأمانة مهياً للعمل في أقرب وقت ممكن. وسيعقد الاجتماع القادم للشراكة بمناسبة انعقاد اجتماع دولي مثل المنتدى الدولي الخامس للمياه.

(د) رابطة تنمية الطاقة في أفريقيا: نقل التكنولوجيا في قطاعي المياه والطاقة في أفريقيا

حضر أكثر من 50 شخصا الاجتماع الذي انعقد في اليوم الأخير من المؤتمر. وقد شارك في المناقشة ستة وزراء أفارقة، لاسيما صاحب المعالي Bruno Jean Richard Itoua، رئيس المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.

وقد أشار مصرف التنمية الأفريقي، خلال المؤتمر، إلى ضعف القدرة الاستيعابية القطرية للاستثمار (لا سيما نقص القدرات البشرية). فقال السيد Itoua: "لذلك فإن أحد التحديات التي علينا التصدي لها الآن يتمثل في مساعدة القطاع الخاص في أفريقيا على أن يرفع رأسه حتى يسد هذه الثغرة".

وقد أنشئت وكالة التنمية الاقتصادية من أجل أفريقيا (ومقرها فرنسا) لتيسير تعبئة المؤسسات والصناعات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة للعمل في أفريقيا. وتشارك في عضوية الوكالة نحو 50 شركة وتحاول المساعدة في نشأة القطاع الخاص المحلي بغية تعزيز التعاون الدائم على مستويات أكثر محلية. وعرضت ثلاث مؤسسات من المجموعة التي تشملها الوكالة لتجربتها الخاصة:

- شركة *Compagnie Nationale du Rhône*، المتخصصة في تطوير استخدام الأنهار (الملاحة)، وتوليد الطاقة الكهرومائية، والري). وتركز الشركة نشاطها على حوض نهر الرون لكنها عملت مؤخرا على نقل المعرفة إلى حوض نهر السنغال.
- شركة *Michaud Export*: تعمل هذه الشركة في مجال تطوير المنشآت الصغيرة لكهربة الريف (تتراوح كفاءة النظم الصغيرة بين 20 و500 واط وهي ذات توزيع محدود). وقد اعتمدت الكونغو وغينيا ومدغشقر ومالي هذه النظم التي يطلق عليها اسم "علاء الدين" ("Aladin").
- شركة *Sylene*: تركز هذه الشركة على أتمتة نظم الإمداد بالمياه والري. وقد وسعت نطاق تجربتها في العمل إلى مالي (بالاعتماد على التقنيين من أبناء مالي بنسبة 100 في المائة).

وقد طرحت ثلاثة أسئلة رئيسية خلال الاجتماع الموازي:

- (1) هل يمكننا مطالبة القطاع الخاص في الشمال بعقد التزام طويل الأجل بأهداف محددة لنقل التكنولوجيا إلى الجنوب؟
- (2) كيف يمكننا تشجيع تدخل المؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟
- (3) هل تعتبر آليات التمويل الحالية مناسبة لهذه السياسات/الصناعات؟

واختتم الاجتماع الموازي بدعوة رسمية من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى حضور المنتدى الأوروبي الأفريقي القادم الذي سيعقد في شهر أكتوبر/تشرين الأول في مدينة ليون، بفرنسا.

المرفق

اعتماد إعلان المؤتمر

إعلان المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأفريقية، المجتمعون في المؤتمر الوزاري حول "المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ" المنعقد في سرت، بالجمهورية العظمى، في الفترة من 15 إلى 17 الكانون (ديسمبر) 2008؛

إذ نستلهم رؤية قائد ثورة الفاتح العظيمة بأن تصبح أفريقيا قارة قوية قادرة على مواجهة التحديات العالمية في عالم يتسم بالتجمعات الكبرى والقضاءات العملاقة،

وإن نعيد تأكيد التزامنا بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التابع له، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون والتكامل بين بلداننا في جميع المجالات، بغية رفع مستوى معيشة شعوبنا وضمان رفاه أجيالنا القادمة؛

وإن نعيد تأكيد التزامنا بالرؤية الأفريقية للمياه لسنة 2025 وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة محددة تلك التي تتعلق بالمياه والقضاء على الفقر والجوع؛

وإن نذكر بالتزام رؤساء الدول والحكومات الوارد في إعلان مابوتو لسنة 2003 بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا؛ وفي إعلان سرت لسنة 2004 بشأن التحديات المتصلة بتنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة بالنسبة للزراعة والمياه في أفريقيا؛

وإن نشير إلى إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا لسنة 2007؛

وإن نشير إلى الإعلان الوزاري لسنة 2008 ونتائج الأسبوع الأفريقي الأول للمياه الذي دعا إليه المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وعقدته مصرف التنمية الأفريقي في تونس؛

وإن نشير إلى إعلان باريس لسنة 2005 بشأن المعونات الدولية؛

وإن نشير إلى إعلان "المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية" لسنة 2008؛

وإذ نشير إلى مؤتمر القمة الحادي عشر للاتحاد الأفريقي المعني بموضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والإصحاح" لسنة 2008؛

وإذ نشير إلى مبادرة مصرف التنمية الأفريقي لزيادة مخزون المياه في أفريقيا بنسبة 1 في المائة على مدى فترة ست سنوات إضافةً إلى تخفيض فاقد ما بعد الحصاد بنسبة 3 في المائة لنفس الفترة؛

وإذ نسلم بأن المياه مورد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللسلامة البيئية وللقضاء على الجوع والفقر في أفريقيا، وأنها ستظل كذلك، وأن المياه والإصحاح والطاقة هي شروط مسبقة لتنمية الموارد البشرية في أفريقيا؛

وإذ نسلم بحساسية إقتصادات ونظم الإنتاج الزراعي في أفريقيا لتقلب المناخ وتغيره، والتحديات الناتجة عن التدهور البيئي؛

وإذ نسلم بأن التحديات التي تواجه قارة أفريقيا فيما يتعلق بالأمن الغذائي؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومواجهة الطلب المتزايد على إنتاج الطاقة ومكافحة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، هي تحديات تتجاوز الموارد المتاحة لكل بلدٍ على حدة، وتستلزم، بالتالي، أن تتحرك البلدان بشكل تكاملي على مستوى الأقاليم الفرعية والأقاليم والقارة ككل.

وإذ نسلم بالدور المهم الذي اضطلعت به المزارع الأسرية في الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه الانخفاض المستمر للإنتاجية الزراعية في القارة، وزيادة التأثير السلبي للواردات الغذائية على الميزان التجاري للقارة، والتقلبات الحادة في أسعار المواد الغذائية وانخفاض مستوى القدرة على مواجهتها؛

وإذ نشعر بالقلق إزاء مستوى انعدام الأمن الغذائي وآثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها بالنسبة للفقراء في أفريقيا؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه انخفاض مستوى استخدام إمكانات المياه والأراضي المتاحة في أفريقيا؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه ما آل إليه الوضع في بحيرة تشاد وإزاء الآثار السلبية المترتبة على ذلك، والحاجة الملحة للتدخل لتجنب حدوث الكوارث الإنسانية والبيئية؛

وإذ ندرك أن الزراعة الأفريقية عانت من قصور التمويل لعدة عقود مما أدى إلى عدم بلورة مشروعات كافية من أجل التحكم في المياه لاستخدامها في الزراعة والطاقة؛

وإذ ندرك الحاجة إلى التعجيل بزيادة الاستثمارات لدعم تنمية وسائل استخدام المياه في الزراعة بغية كفاءة النمو الزراعي، والقضاء على الجوع والفقر، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة فرص العمل بالقارة؛

وإذ ندرك أن تعزيز الإنتاجية الزراعية لا يتوقف فقط على تحسين إدارة المياه في الزراعة البعلية والمروية على السواء، ولكن أيضا على الحصول على المدخلات الزراعية الأخرى واستخدامها على النحو الأمثل، وتوافر الخدمات، والوصول إلى الأسواق والأسعار العادلة والمستقرة للمنتجات الزراعية؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز من خلال الاتحاد الأفريقي ومن خلال إنشاء برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التابع له، والعملية الجارية لتحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا، والحاجة إلى إنشاء آليات للتعاون والشراكة في قطاعي الزراعة والطاقة وذلك في إطار الكفاح من أجل تحرير القارة من براثن التخلف والتمهيش المستمر لها في الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة؛

وإذ نعترف بالدعم المستمر الذي يقدمه الشركاء الإقليميون والدوليون لقطاعات المياه والزراعة والطاقة في أفريقيا، ونشجعهم على زيادة الانخراط في دعم تنمية المياه من أجل الزراعة في أفريقيا؛

وإذ نسلمُّ بضرورة بذل المزيد من الجهود لتهيئة المناخ المناسب لتسريع الاستثمارات في قطاع المياه؛

وإذ نرحب باقتراح منظمة الأغذية والزراعة بعقد مؤتمر قمة عالمي لرؤساء الدول والحكومات في 2009 يرمي إلى كفاءة توافق واسع في الآراء بشأن الاستئصال السريع والنهائي للجوع من كوكبنا من خلال ضمان المزيد من الاتساق في حوكمة الأمن الغذائي العالمي وحشد 30 مليار دولار أمريكي سنوياً من أجل استثمارها في البنى الأساسية المائية والريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية؛

وإذ نعقد العزم على إيلاء الأولوية لتنفيذ برامج المياه والزراعة والطاقة المتكاملة تعزيزاً للتنمية المستدامة في أفريقيا؛

نلتزم بما يلي :

- 1- اعتماد سياسات سليمة وإصلاحات مؤسسية لدعم تنمية المياه على مستويات الأقطار والأقاليم الفرعية والأقاليم والقارة ككل بغية استغلال إمكانيات كل من قطاعي الزراعة والطاقة على أكمل وجه ؛
- 2- دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التعجيل بتنفيذ الركيزة الأولى من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع لها من خلال الشراكة الجديدة من أجل المياه والزراعة، للتعجيل ببلوغ أهداف البرنامج الشامل الرامية إلى توسيع الرقعة الزراعية الخاضعة للإدارة المستدامة والتحكم في المياه بصورة يمكن الإعتماد عليها ؛
- 3- دعوة الدول إلى التعجيل بالوفاء بالالتزامات المعلنة في مابوتو في سنة 2003 بتخصيص 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية لدفع عجلة الإنتاج الزراعي ؛
- 4- اعتماد سياسة شاملة لتعزيز الإنتاجية الزراعية تأخذ في الحسبان المياه، والمدخلات الزراعية، والقدرة التقنية، ونظم الحيازة، والأسواق، والبيئة المؤسسية العادلة والمفضية إلى دعم صغار المزارعين ؛
- 5- دعوة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إلى الترويج لنهج متكامل لإدارة المياه في الإعداد للسياسات والخطط المتصلة بإدارة موارد المياه في القارة ؛
- 6- اعتماد نهج عملي مبني على الشراكة موجه نحو الطلب، وإطار تدريجي للاستثمار في تنمية المياه لدعم الزراعة والطاقة، بحيث يأخذ في الاعتبار النظم المناسبة للتحكم في المياه، وتحسين البنى الأساسية القائمة للمياه، وتنمية أحواض الأنهار الكبيرة ؛
- 7- حث الجهات المانحة وشركاء التنمية على تقديم الدعم لأفريقيا في الإدارة والتنمية المستدامة للمياه من أجل الزراعة والطاقة ؛
- 8- دعوة شركاء ومؤسسات التنمية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية، وآخرين بغية تعزيز قدرات البلدان في مجال وضع المشروعات بغرض التعجيل بالاستثمار في المياه من أجل الزراعة والطاقة ؛
- 9- دعوة مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي فضلا عن مصارف التنمية الإقليمية لضمان تمويل مشروعات التنمية في مجال المياه من أجل الزراعة والطاقة ؛
- 10- مطالبة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بأن يعد، بدعم من مبادرات الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، خطوطا توجيهية واضحة بشأن تنفيذ مشروعات المياه في الأحواض المشتركة ؛

- 11- دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في الجهود التي تبذلها لتعزيز إنتاج الطاقة النظيفة في القارة، لاسيما تشجيع استغلال الإمكانيات الكهرمائية وتعزيز التجمعات الإقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية؛
- 12- تشجيع الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن تقاسم موارد المياه وتعزيز المؤسسات القائمة المعنية بأحواض مياه الأنهار والبحيرات لتعزيز التنمية والإدارة المستدامة لموارد المياه وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين الدول المشاطئة؛
- 13- تشجيع تحقيق التكامل بين شبكات الطاقة الكهربائية في القارة بشكل عاجل، وإقامة منشآت واسعة النطاق للطاقة الكهربائية ومحطات التوليد الكهرمائية الصغيرة للإسراع بتوفير الكهرباء في المناطق الريفية؛
- 14- إعداد إطار سياسات متسقة للشراكات بين القطاعين العام والخاص تستقطب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاعات الزراعة والمياه والطاقة؛
- 15- دعوة المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية إلى إعداد وتعزيز أدوات إقليمية مناسبة بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتشجيع تعزيز مراكز التميز والشبكات الإقليمية للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، وإدارة المياه، ومكافحة التصحر، وتغيير المناخ، والجفاف، والفيضانات، وإدارة البيئة؛
- 16- إنشاء نظام معلومات في ميدان الإنتاج الزراعي من أجل الأمن الغذائي وفي مجال التجارة بالسلع الأساسية فيما بين الأسواق والبلدان، وذلك بدعم من منظمة الأغذية والزراعة؛
- 17- بذل الجهود اللازمة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية كعنصر رئيسي لا يتجزأ من جميع الخطط الاستثمارية الوطنية التي ينبغي أن تركز على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المياه دعماً لتعزيز الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتخفيف من وطأة الفقر مع ضمان حماية البيئة؛
- 18- إنشاء أجهزة تنفيذية عليا تعنى بمجال تكامل موارد المياه والأراضي على مستوى الأقطار والأقاليم في أفريقيا؛
- 19- تعزيز وتوثيق التعاون بين الإدارات الوطنية للأرصاد الجوية وشؤون المياه، والمراكز الإقليمية المعنية بالمناخ، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومراكز البحوث وغير ذلك من المؤسسات، فيما يخص المسائل المتعلقة بتقلب المناخ وتغييره بغية وضع أدوات تعين على اتخاذ القرارات المناسبة؛
- 20- تعزيز نظم الإنذار المبكر على الصعيدين القطري والإقليمي وإنشاؤها حيثما لم تكن موجودة، والتنسيق بينها على مستوى القارة بغية تقليل التأثير السلبي للجفاف والتصحر والفيضانات والآفات إلى أقل حد؛

- 21- دعم البحث والتطوير في ميدان الطاقة المتجددة والزراعة في أفريقيا لزيادة التأقلم والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛
- 22- تنسيق استراتيجيات تغير المناخ والتكيف معه وسياسات وبرامج وأنشطة التنمية الوطنية والإقليمية مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- 23- دعوة الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إلى مضاعفة جهودها وتوجيه النداءات للجهات المتبرعة وشركاء التنمية لتقديم مساعدة فورية ترمي إلى إنقاذ بحيرة تشاد وحوضها من الكوارث الإنسانية والبيئية الوشيكة؛
- 24- دعوة مفوضية الإتحاد الأفريقي - بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجمهورية العربية الليبية - إلى وضع خارطة طريق لتنفيذ هذا الإعلان وآلية للرصد والتقييم.